منتدى التنمية الخليجي

Gulf Development Forum

الشورى نمط من أنماط المشاركة

مجوعة أوراق اللقاء السنوي الرابع عشر

٧ ـ ٨ يناير ١٩٩٣

أوراق ودراسات في التنمية

بسم الله الرحمن الرحيم

منتدى التنمية
فى دول الخليج العربية

الاجتماع السنوى الرابع عشر

محضر جلسات الندوة

الموضوع : ١- الشورى نمط من أنماط المشاركة
٢- مكان المرجعية الاسلامية فى العمل السياسى الوطنى

المقدمان

د. عبد الخالق عبد الحى

د. عبد الله النفيسى

الكويت
٧-٨ يناير ١٩٩٣

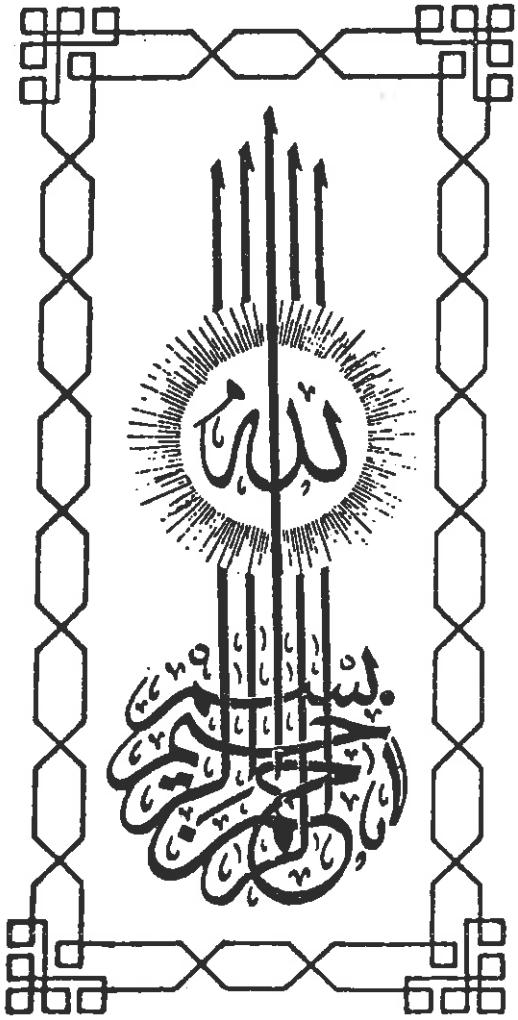
بسم الله الرحمن الرحيم

الشورى : نمط من انماط المشاركة

الخميس ٧ يناير ١٩٩٣

الجلسة الأولي : الساعة ٨ – ٥ر١٠ صباحا

١) الشورى فى الإسلام : الصيغة والممارسة .
٢) هل هناك اجتهادات معاصرة تواكب العصر .
٣) لماذا الاختيار بدلا من الانتخاب .

الجلسة الثانية : الساعة ١١ – ١ ظهرا

١) لماذا الدعوة الى الشورى فى عدد من أقطار المنطقة .
٢) هل هى استجابة لضغط داخلى أم خارجى .
٣) هل هى مجاراة لما يسمى بالصحوة الدينية .
٤) هل هى ردة فعل للتحولات العالمية نحو الديمقراطية .
٥) هل هى من آثار كارثة الخليج : تنفيذ للوعود أم نكوص عنها .

الجلسة الثالثة : الساعة ٤ – ٦ عصرا

١) الشورى :مشورة أم مشورة ومساطة .
وهل صلاحياتها استشارية بحته أم تشريعية أيضا .
٢) هل الشورى تعنى الديمقراطية .
٣) هل هى ديمقراطية النخبة أم ديمقراطية الحاكم .
٤) تجارب السعودية وقطر وعمان .. والتوجه الجديد فى السعودية والبحرين نحوها .

الجلسة الرابعة : الساعة ٥ر٦ – ٥ر٨ مساء

تجربة الكويت مع الديمقراطية.

١) هل هى نمط قابل للانحسار في سياق الدعوة للشورى .
٢) هل هى نمط قابل للامتداد على ساحة أقطار المنطقة .

الجمعة ٨ يناير ١٩٩٣

الجلسة الخامسة : الساعة ٩ – ٥ر١١ صباحا

حقوق الإنسان : المدخل الفعلى للمشاركة الفعلية.

١) هل الشوري تلبى وتصون حقوق الانسان .
٢) اذا كانت حقوق الانسان مطلبا مشروعا فلماذا يتم رفضه ومصادرته فى معظم أقطار المنطقة .
٣) حقوق الانسان تتضمن حقه فى التعبير وحقه فى المشاركة الفعلية بصورة مباشرة أو غير مباشرة .. فهل ذلك يتجاوز الصيغة المطروحة للشورى .
٤) اذا كانت الشورى ملزمة دينيا فلماذا لم تكن مطبقة فعلا .

بسم الله الرحمن الرحيم

الشورى : نمط من أنماط المشاركة

الجلسة الأولى
٨ - ١٠,٣٠ صباحـــــا
الخميس ١٩٩٣/١/٧

رئيس الجلسة : الدكتور رسول الجشى

المقـــــدم : الدكتور عبد الخالق عبد الحى

محاور النقاش : ١) الشورى فى الاسلام : الصيغة والممارسة ؟

٢) هل هناك اجتهادات معاصرة تواكب العصر ؟

٣) لماذا الاختيار بدلا من الانتخاب

الرئيس : بسم الله ، بمناسبة الموضوع المطروح ، يمكن استعراض خلفية التطور الأخير فى مجال الشورى فى البحرين ، حيث اكتشفت فى المرحلة الأخيرة ، أنه لايوجد فيها ما ينظم العلاقة بين الشعب والحاكم ، بالرغم من محاولاتنا اقناع المسئولين بأنه لاضرر من الرجعة الى الدستور ، وأنه لايشكل خطرا على النظام .

وتتمثل فى الذهن تجربة الجزائر ، إذ أن النظام فى البحرين ترك التيار الدينى يتبلور على مدى ٢٠ سنة ، ففى فترة من الفترات ، كانت الحكومة تشجع التيار الدينى ليقف أمام التيار القومى وبعض الشيوعيين ، إلا أن المسار اتجه اتجاها آخر ، وتعرضت الحكومة لضغوط التيار الدينى ، فى ضوء علاقته بايران ، عندما قاموا بحركة مسلحة .

وأخيرا ، طرح فى ابريل ، أن ترجع التجربة على أنه بدلا من الانتخاب وفقا لمادة فى الدستور ، يكون اختيار ... وأبدينا بعض الصبر ، ورأينا الدخول فى حوار مع المسئولين لمعرفة معالم الطريق ، واجتمعنا أكثر من مرة - أربعة مرات - وفى كل مرة حاولنا الوصول الى تفاهم للرجوع الى الدستور .

ومرت فترة الصيف ، وفى سبتمبر ، بدأ التحرك من جديد ، فدعا رئيس الوزراء بعض الشخصيات بشكل انفرادى ، وعرفنا بعد ذلك المدعوين وماذا قالوا . وفوجئنا فيما بعد باعلان أسماء ثلاثين عضوا للمجلس ، شكل على أساس طائفى (١٥ + ١٥) ، وهذا تكريس للطائفية بشكل غير مبرر ،

ففوجئنا بالأمر الأميرى الصادر ، وكنا نعتقد أن الأمر سيكون بنظام أساسى قريب من الدستور ، كخطوات الى الأمام ، أسوة بما تم فى المنطقة (قطر والامارات ...) ، ولكنها كانت خطوة أقصر من المتوقع ... ، واكرر على كلمة أمر أميرى ، فالأصل الا يصدر ذلك بأمر ... ،

وكلمة الأمر جاءت لتلافى المساس بالدستور ، لأن المرسوم يرتبط بالدستور، فأرادوا عدم المساس بالدستور، فرأوا إصدار تشريع جديد بشكل جديد لايمس الدستور ... ونأمل أن تكون له رجعة قادمة ، أسوة برجعة الكويت ....، شبه إجماع فى البحرين على رفض هذه التجربة ...

وإنى ادعو الدكتور عبد الخالق عبد الحى ليعرض الورقة التى أعدها عن موضوع الشورى نمط من أنماط المشاركة .

د.عبد الخالق:بداية ، أود شكر الملتقى لاعطائى فرصة لتقديم مجموعة من الأفكار الى الباحثين فى الساحة العربية والعالمية ، لتكون موضع مناقشة ... ، وأنها ليست بحثا أكاديميا موثقا ... ، ولكن المراجع العلمية موجودة ،

وأشكر {٢} لجهده فى اخراج الورقة بهذا الشكل ... ، إنها مختصرة فكانت من (٥٠) ورقة وجرى اختصارها ... ، وسأحاول قراءتها بشكل سريع ، والاجابة على مايطرح من استفسارات .

الشورى بين النظرية والتاريخ وتحديات الواقع والمستقبل

مقدمة :

يمر العالم بمخاض مابعد الحداثة بكل تداعياته السياسية والقيمية والثقافية ، فقد تحولت النظم السياسية من الشورية البسيطة للمجتمع الزراعى الى الصيغة التمثيلية النيابية للعصر الصناعى التى تخلى مكانها للديمقراطية التشاركية لعصر المعلومات الكونية حيث اللامركزية والعلاقات الشبكية بدلا من الهرمية ، وفى مجال القيم هناك عودة للجوانب المعنوية الروحية إما نتيجة للاغتراب عند البعض أو لفشل الأنظمة فى اشباع الحاجات الأساسية عند البعض الآخر ، وهناك تحول فى علاقة النخبة السياسية بالجمهور الذى أصبح يطالب بالمشاركة الفعلية فى صناعة القرار لامجرد أن يصبح وقود للحملات السياسية ، وفى جانب المعرفة هناك تخلى عن الانساق الفكرية الكبرى الوحيدة المغلقة والنماذج الارشادية النهائية واعطاء مزيد من التركيز على الواقع وليس التاريخ ، وقد أصبحت المعرفة أهم عناصر الانتاج فى عصر المعرفة الكونية تأتى قبل الأرض والمال والعمل وقد قدمها توفلر فى ثلاثية عناصر القوة على العنف الذى فقد فاعليته والثروة التى يمكن زيادتها بالعلم ، فما موقفنا كعرب ومسلمين من هذه التحولات الكبرى ؟ فهل نحن فى التاريخ أم خرجنا منه كما يرى البعض ،

هل سنظل ندور فى دوائر ابن خلدون الحدية المتقطعة المغلقة أم سنبقى أسرى ثلاثية الجابرى ، القبيلة ، الغنيمة والعقيدة ، وهل همنا المباشر هو الوحدة الاسلامية أم العربية أم الوطنية وهل سيحكمنا الخليفة أم الفقيه أم السياسى والعسكرى ... أم ننتظر المهدى أم ستحكم الأمة بالشورى الاسلامية .

وماذا سنفعل فى مجال المعرفة هل سنظل ظاهرة صوتية بيانية عرفانية أم سنرقى الى آخر ثلاثية الجابرى وهى البرهان والعلم الموضوعى الذى أعلاه القرآن واكدته النبوة حيث العلماء ورثة الأنبياء وهل سيستمر العمل بمقولة الغزالى "لجم العوام عن علم الكلام ، أو مقولة "قلدها عالم وأخرج منها سالم" .

وفى مجال القيم هل سنظل نوجه اللوم الى الشرق والغرب على ماديتهم وننسى تاريخنا وواقعنا الباذخ ، وتراخى قيمنا الدينية السمحة ووسطيتنا تحت ظاهرة التزمت المنتشرة .

ونتساءل عن امكانية القفز فوق مرجعيتنا الدينية ومنهاجنا الشرعى وتاريخنا السياسى وعقلنا الراشد المكلف .

فالشورى هى المنهج الشرعى الموجه لنا فى كل أمور حياتنا ؛ لاحكم الفرد ، وتاريخنا السياسى ليس مقدسا ولسنا ملزمين بصيغة تاريخية انسانية محددة لنظام حكمنا وعقل الفرد مهما سما فالأمة والجماعة والأغلبية هى المعصومة نسبيا .

الشـــورى

إن الصراع الدائر بين "العلمانية" و "السلفية" حول الشورى والديمقراطية لامبرر له سوى جهل الطرفين بحقيقة الدين وحقيقة التجربة التاريخية الأوربية على مستوى الجمهور والنخبة لأسباب سياسية داخلية وخارجية .

فقد حاول الغرب والشرق ونحن معهم إخفاء حقيقة الشورى السياسية وتضخيم جانبها الاستشارى ، كما قمنا بتشويه التجربة الغربية بوصفها بالكفر والالحاد والعلمانية والجاهلية دون فهمها ، فما هى حقيقة الشورى الغائبة بوصفها من أخطر المواضيع وأقصاها عن نظام الحكم ؟

وهل هى الصيغة الادارية السياسية المعبرة عن رأى الجماعة والمحققة لسلطة الأمة ؟

وهل يمكن الاستفادة من التجربة الانسانية لرفع مستوى أدائنا السياسى لضمان بقاء وحدة مجتمعاتنا ودعم وتطوير أسس الشرعية القائمة حتى تستقر وتستمر بعيدا عن المزايدة الراديكالية المتزمتة التى تختزل الدين فى الشعائر وتحاول الوصول للسلطة عبر الاجراءات الديمقراطية وهى تتنكر لأبسط مبادىء وقيم الديمقراطية الشورية كالتعددية السياسية .

ستحاول هذه الورقة عرض المحاور الرئيسية للشورى ومناقشة تداعياتها وعناصرها واستخلاص بعض نتائج عامة وستكون على النحو التالى :

١) مفهوم الشورى .

- تعريف الشورى .

- مستويات الشورى السياسية.
- تداعيات الشورى وعناصرها : الحرية ، العدل ، المساواة ، الرأى ، النصيحة ، السمع والطاعة ، البيعة ، الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، الاجماع والاجتهاد والشورى ، أهل الحل والعقد ، أولى الأمر ، الامارة .

٢) مصادر حجية الشورى - الكتاب - والسنة .

٣) الشورى فى التاريخ - عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) ، الخلفاء الراشدون ، الأموية ، العباسية العثمانية .

٤) واقع الشورى المعاصر .

٥) خلاصة واستنتاج .

مفهوم الشورى :

ليست كلمة أو شعار يرفع دون تطبيق بل هى منهج كامل فى التربية والتعليم فى كافة المجالات ، وطريق للعدل والمساواة .

مستويات الشورى السياسية كما يصفها البعض :

١) الشورى العامة للشعب أرقاها وألزمها كالانتخابات العامة .

٢) اجماع أهل الحل والعقد أدنى حجية من العامة ويلزم مادون السلطة النيابية ، كالهيئات التشريعية النيابية اليوم .

٣) شورى المختصين وتسمى استشارية لاتمثل ارادة الشعب ولاتلزم المشير إلا وفقا لنظام يحددها .

٤) الشورى العفوية : ليست قطعية ولاملزمة كاستفتاءات الرأى العامة والصحافة .

مجالات الشورى :

تشمل كل مجالات حياة الأمة سياسية واجتماعية وثقافية من البيت حتى المصنع .

تداعيات الشورى :

الحرية والعدل والمساواة :

إن نفخ الروح الالهى فى الانسان حرره وكرمه ... ويقول سيدنا عمر متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا ... والعدل والمساواة مبادىء اسلامية أصيلة تؤكدها مقولة "إذا بات مؤمن جائع فلا مال لأحد".

الرأى ، النصيحة ، السمع والطاعة ، البيعة :

- الرأى مسئولية عظيمة فلابد أن تكون الكلمة طيبة ، حسنة بمعروف ، ميسورة ، ليست زورا وجهلا ، بينه ، عالمه حره ، آمنة مؤمنة .
- والنصيحة هى خلاصة الشورى لذا قيل "الدين النصيحة" فهى وعيا وادراك لاتتبع للعورات ولامجرد ظن وتخمين حتى لاتتحول الى افتراء وإفساد للناس ، إن أنت تتبعت عورات الناس أفسدتهم ، فهى ليست تجسسا .
- السمع والطاعة : لاطاعة إلا بعد سمع وادراك ووعى وارتباط بالايمان والأمانة والعلم ، الخبرة .
- البيعة على قول الحق ولو على النفس وتكون عن صدق ورضاء ووضوح وعزيمة للرجال والنساء وتؤكد بالاعادة والتكرار - فلا بيعة لمكره ، فهى عقد ولاية وطاعة مرضية بين طرفين بحقوق متقابلة وهى عقد مؤسس تعتمد ضوابطها على أحوال كل عصر ، فهى مدرسة تنمى المواهب وتقوم على الشورى فى التطبيق والممارسة ، وهى ليست مغنما ولاتشريفا بل مسئولية تكليف .

- الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر : قواعد جماعية واجبة على كل مسلم ومسلمة ولكن الأمويين استبعدوها من نظرية القواعد الخمس لكونها ضد حكم الفرد ، وقد غطى هذا المفهوم كل الأمور التى لم يرد فيها نص صريح وواضح أو تركه لما يتعارف عليه الناس أو ينكره ، وحتى يتمكن الناس من أداء دورهم لابد أن يكونوا أصحاب سلطة وقدرة قانونية .

- الاجماع : الأغلبية ، الأكثرية ، السواد الأعظم ، والاجتهاد ، والشورى :

إن تأكيد الاسلام على حرية الانسان ومسئوليته وسموه العقلى لايعنى أنه ملاك لايعصى الله ويفعل مايؤمر بل هو ملهم الفجور والتقوى . فهو بوصف كتاب الله - هلوع ، جزوع ، ضعيف ، عجول ، نفسه أمارة بالسوء ، ولكن فى نفس الوقت ولوامه خطاء وأكثر الأشياء جدلا ، وأنه أيضا يطغى إذا استغنى . لذا أكد الاسلام على عصمة الأمة واستخلافها فلا تجتمع الأمة على باطل أو ضلاله واجماع الأمة يأتى فى الأهمية بعد الكتاب والسنة ولايتحقق إلا بالمشورة والكثرة تلى الاجماع وهى مدار الحكم عند فقدان دليل آخر ، فالكثرة ليست مذمومة فى السياسة والحكم والانتخابات ، بل كثرة الكفر والضلال لامجموع الأمة وجمهور خيارها ، كما أن الترجيح بالأغلبية مبدأ إسلامى أصيل وهو أفضل صيغة توصلت إليها البشرية فى نمط الحكم وأصبحت ضرورة حياتية بدونها تعم الفوضى أو حكم الفرد الفرعون الذى ذمه الله .

- أهل الحل والعقد : ليسوا جماعة ثابتة بل كل عنصر اجتماعى يتمتع بشعبية واسعة كأعضاء البرلمان أو مجلس الأمة المنتخبون من الشعب ، وقد عرف فى عصر الرسول (صلى الله عليه وسلم) نظام النقباء والعرفاء كنواب عن الأمة .
- أولى الأمر : جميع ذوى العقول والآراء فى كل المجالات والتخصصات فلا حكومة كهنوتية فى الاسلام حيث أن الله أقرب للناس من حبل الوريد ... والحديث : وكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته .
- الخلافة ، الامارة ، الرئاسة : الزعامة ، القيادة ، الحكم : الدولة الوطنية هى أساس التحليل السياسى المعاصر فليست الخلافة بنظام الحكم فى الاسلام بل هى نظام حكم وصياغة تاريخية للعقيدة غير ملزمة لنا لا هى ولا ولاية الفقيه بل كذلك الأمر هو أمر الأمة وشوريتها وإلا فسدت الأمور ، يقول الحسن البصرى : افسد أمر هذه الأمة اثنان : عمرو بن العاص يوم أشار على معاوية برفع المصاحف ... والمغيرة ابن شعبة حين أشار على معاوية بالبيعة ليزيد ولولا ذلك لكانت شورى الى يوم القيامة .

أدلة حجية الشورى من الكتاب والسنة :

ليست الشورى من الأمور التنفلية لتترك لرغبة الحاكم بل هى واجبة وملزمة حيث ورودها بالجملة الاسمية والفاء التعقيبية ، وليست لتطيب النفوس بل هى مدرسة لتكوين شخصية الأمة ، فمن لايستشير أهل الدين والعلم فعزله واجب عند العلماء ، وهى شرط لصحة تصرف الحاكم لامجرد رخصة بل مسئولية جماعية ملزمة وتعبير عن حكم الجماعة .

والمسئولية لاتحصر فى الرؤساء والعلماء فالجميع مسئول وهم شركاء أحرار متساوون لايقومون إلا بالشورى الجماعية حيث الجماعة هى القاعدة فى أوامر الكتاب والسنة وعلى مصلحتها ينبنى الفقه لذا نجد كتاب الله يؤكد عليها حتى بعد خطأ الصحابة فى أحد ويأمر الرسول (صلى الله عليه وسلم) ، بالعفو عنهم والاستمرار فى مشورتهم . "فأعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم فى الأمر فاذا عزمت فتوكل على الله." (آل عمران ١٥٩) (أى بعد مشورة الأمة) .

ونجد الشورى ماثلة فى مجال الأسرة ، "فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن وائتمروا بينكم بمعروف"(الطلاق ٦-٧) وحاضره فى حالة الطلاق "فاذا أرادوا فصالا عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما" (البقرة ٢٣٣) ، وقد أثنى الله على بلقيس وهى غير مسلمة لمشاورتها الملأ من قومها وذم فرعون لتفرده بالرأى ، فالمسلمون أجدر وأمر بها فهى الطريق للعدل كأول مقاصد الدين ... يقول ابن تيمية رحمه الله : "إن الله يعز الدولة العادلة ولو كانت كافرة ويذل الدولة الظالمة ولو كانت مسلمة" .

ولايفوتنا هنا التأكيد على بيعة النساء الخاصة تأكيدا لحقهن فى المشاركة السياسية بالشورى وكل تداعياتها . "يا أيها النبى إذا جاءك المؤمنات يبايعنك ... فبايعهن ... وأخذ الرسول (صلى الله عليه وسلم) البيعةمن الخليفة على ابن طالب وهو طفل لم يبلغ الحلم.

أدلة حجية الشورى فى السنة :

الأحاديث المؤكدة لسلطة الأمة كثيرة ومتواترة ، منها على سبيل المثال :

- ماخاب من استخار ولا ندم من استشار ولا عال من اقتصد ، المستشار مؤتمن .
- ما استغنى مستبد برأيه وما هلك أحد عن مشورة .
- ما تشاور قوم إلا هدوا لأرشد أمرهم .

وقد سئل الرسول عن العزم فقال مشاورة أهل الرأى ثم اتباعهم فى الأمور غير النصيحة .

أما حديث : لايفلح قوم ولوا أمرهم امرأة ... أو ما أفلح قوم ولوا أمرهم امرأة والذى حرمت به المرأة من حقها فى الادارة والمشاركة السياسية فعلية عدة ملاحظات هامة من قبل الكثير من الباحثين .

١) المرأة كالرجل مأمورة بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر نصا . (الأصل أن عليهن مثل ما لهن)

٢) انه حديث احاد .

٣) ليس حديث تشريع أو تعليم بل حديث تعليق لاينقص المرأة المسلمة حقها السياسى .

٤) غير متواتر اللفظ والمعنى فقد ورد بأكثر من صيغة ويخالف العقل والواقع .

٥) راوى الحديث أبو بكره أقام عليه سيدنا عمر رضى الله عنه حد القذف فى قصة المغيرة ابن شعبة وهل تقبل شهادة المحدود شرعا ؟

٦- روى الحديث بعد ربع قرن من وفاة الرسول (صلى الله عليه وسلم) ، وفى مناسبة خاصة هى موقعة الجمل بين على وعائشة فلعله كان موقفا خاصا منه مع على وضد معسكر عائشة ؟

فالمرأة فى الاسلام لها مثل الذى عليها بالمعروف ولاتبرر الدرجة للرجل تهميش المرأة فى العملية السياسية وقد تكون المرأة المتعلمة أرفع بدرجات من كثير من الذكور ، فهل يستوى الذين يعلمون والذين لايعلمون - يرفع الله الذين آمنوا والذين اوتوا العلم منكم درجات ، فليس الاسلام والدين هو المشكلة والعائق ولكن سلطة الذكور التاريخية وتحيزهم ضد المرأة لمصلحة خاصة لاعلاقة لحدود الدين بها بل حدود الناس.

واقع الممارسة التاريخية للشورى :

عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) ، كان أكثر الناس مشورة لأصحابه فى كل المجالات حتى أموره العائلية ولم يستثن المرأة من الشورى فقصة زوجته أم حبيبة فى صلح الحديبيةمعروفة ، واستمرت الشورى فى عهد الخلفاء الراشدين فى عهد سيدنا أبى بكر وعمر وتراخت فى زمن سيدنا عثمان مما ألب الثوار عليه وخيروه بين ثلاث : إما الإقادة منه ويستمر أو أن يتبرأ من الامارة ، أو أن يرسلوا الاجناد وأهل المدينة لكى يتبرأوا من طاعته ولكنه رفض الخيارات الثلاثة ، كما يشير الطبرى ورد بأن من سبقه أخطأ ولم يقاد منه ، وانه لن ينزع ثوبا سربله الله اياه وأنه لم يجبر أحد على البيعة حتى يعود عنها ، فهى أبدية ، إلا أن المسلمين لايقرون أن هذه هى مبادىء نظام الحكم فى الاسلام .

وكانت بيعة سيدنا على ، شورية وإن تخلف عنها سبعة عشر من كبار الصحابة ... فالشورى اذا مبدأ عام مورس ولكن دون أن يكون هناك اطار تنظيمى أو مؤسسى محدد يلزم

المسلمين الأخذ به فى كل عصر بل جملة مبادىء عامة للحكم كالشورى والعدل والمساواة والحرية فأى نظام ينطلق منها يعد اسلاميا مهما كان هيكله وتنظيمه .
(لا إلزام بهيكل معين)

الشورى فى العهد الأموى :

بداية العهد الأموى كانت أول طريق التحول من الخلافة الى الملك والهرقلية والغلبة بالسيف لأخذ البيعة كرها واختزال الدين فى الشعائر الخمس وفصل باقى الدين عن الدولة ، فخسر المواطن حقوقه السياسية وسلب ارادته .

ولم تتغير الصورة كثيرا فى العهد العباسى وازدادت سوءا فى العصر العثمانى .

واقع الممارسة الشورية الراهن :

بالرغم من كون الشورى أول الأركان هديا واخطرها شأنا فى تسيير شئون المسلمين ... إلا أنها كانت ولاتزال أقصاها من نظام الحكم حيث بقى حكم الشورى معطلا إلا لمحات قليلة تطبق جزئيا ، لذا فسدت أنظمة الحكم لأزمان طويلة حتى ألف المسلمون هذا الفساد والاستبداد وظنوا مع مرور الزمن أنه جزء من نظام الاسلام وتشريع رب العالمين .

وحسب الدراسات المعاصرة تعانى الدولة العربية من أزمة الشرعية وينتابها الخوف والذعر بسبب الشك المتبادل بين الأنظمة وشعوبها وبين بعضها الآخرى وبينها وبين قوة أو أكثر من القوى الخارجية . ويصف باحث آخر خلو الثقافة العربية السياسية من المقومات اللازمة لممارسة الديموقراطية الايجابية مثل :

١) الشعور بالاقتدار السياسى .

٢) الايمان بضرورة وجدوى المشاركة .

٣) التسامح المتبادل .

٤) توفر روح المبادرة .

٥) لاشخصانية السلطة .

٦) الشعور بالثقة السياسية .

ولذلك ، ونتيجة لغياب كل هذه العناصر ، يغيب الانسان الديموقراطى العربى .

ويشير باحث آخر الى أزمة الشارع العربى الذى يتكلم باسمه كل السياسيين دون أن يكون له دور فى صناعة القرار ، ويعلق مفكر آخر على الحرية اهمية قصوى ويعتبرها قاعدة الصدام الأولى فى العالم العربى كتحد معرفى عقلانى .

ويتساءل البعض الآخر عن العجز العربى المركب عن الانتظام الاجتماعى الديموقراطى الحر ... ولماذا يرتهن العربي بالقهر من الداخل وبالعنصرية والعدوان من الخارج .

ويصف باحث آخر للدولة العربية "بالمسخ فهى ليست اسلامية ولاقومية ولاليبرالية غربية بل هى قوة مجردة هدفها افتراس المجتمع المدنى بدلا من حكمه لصالحه وتقدمه ، والمعارضة السياسية ليست أحسن حالا ، فهى مفككة مشرذمة تتربص ببعضها الأخر وتستعدى السلطة عليه وحلت التيارات الراديكالية والقراءات المتحجرة للتاريخ الاسلامى والتشدد والتطرف وحرفية "النصوص من التيار الأول" والاهمال والجهل للجذور التاريخية والدينية من قبل التيار الآخر ، فلم يستوعب الطرفان ضرورة الجمع بين العقيدة والتاريخ، الرسالة والنبوة ، وقد أشار بعض

الباحثين الى هذه الحقيقة بقوله : إن الدين طاقة مختزنة تجهلها القوى العلمانية وتحجرها القوى السلفية" .

خلاصة واستنتاج :

بعد الدراسة العميقة لاشكالية الشورى والتى لاتستطيع هذه الورقة مناقشتها بالتفصيل ... نصل الى هذه النتائج العامة :

١) أن الشورى السياسية منهاج عمل متكامل فى كل مجالات الحياة .

٢) تأكيد الكتاب والسنة على وجوبها والزامية قرارها للحكام والمحكومين .

٣) تأكيد الاسلام مبدأ المسئولية الفردية وتحريمه التقليد وأمره بالاتباع عن دليل ، ونهى الاسلام عن ظلم الانسان لنفسه بالاستضعاف وإلا كان عقابه جهنم فالساكت عن الحق شيطان أخرس.

٤) أكد الاسلام على مبدأ الأمة والأغلبية ولقصة بلقيس وفرعون دلالة بالغة الأهمية هنا .

٥) التأكيد على مبدأ الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر الاجتماعى للرجال والنساء ورفضه قبول نظرية الأركان الخمسة كبديل عن الدين كله لقوله تعالى :

"ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب"
(الدين المعاملة)

"إن الصلاة تنهى عن الفحشاءوالمنكرولذكرالله أكبر"
"وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم"

"أرأيت الذى يكذب بالدين فذلك الذى يدع اليتيم ولايحض على طعام المسكين"

"من شاء منكم أن يتقدم أو يتأخر"
"بل الانسان على نفسه بصيره ولو ألقى معاذيره"
"لايغير الله مابقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم"

٦) التأكيد على ورود مبدأ الشورى عاما فى الكتاب والسنة دون أن يقيد المسلمين بكيفية محدودة بل تركها للناس ضمن حدود الله وحدودهم فيما لانص قطعى الثبوت والدلالة فيه .

٧) ليس فى الاسلام دولة كهنوتية فبعد موت الرسول (صلى الله عليه وسلم) ، وانقطاع الوحى أصبحت كل الدول مدنية سياسية تقترب أو تبتعد عن أصول الدين بمقدار ما وانه لايمكن التوحيد بين العقيدة كحقيقة مطلقة وبين الصياغات التاريخية لها .

٨) إن غالبية المسلمين وحتى جزء كبير من النخب لم يستوعبوا حقيقة ومقاصد الدين ونصوصه ولا التجربة التاريخية العربية والغربية بكل تداعياتها السياسية ... فقد فقدت الأنظمة الشمولية التسلطية شرعيتها واهتزت قيمة النماذج الارشادية المعرفية المغلقة لصالح انفتاحية ما بعد الحداثة ، ولذلك وجب علينا أن نعرف الحقائق التالية عند روح الاسلام العلمية :

أ- إن الاسلام دين حدودى لاحدى ويستطيع الانسان أن يجنف ضمن الحدود .

ب- العلم المطلق لله وحده وعلم الانسان ظنى نسبى، حيث النسبية الاجتماعية .

جـ- إن النص تنزيل وتأويل صورة ومضمون محكم ومتشابه حقيق ومجازى فلغة البيان خاصة بينما لغة العلة عامة ، فاللغة لاتحكم الواقع

ولاتقرره ... والتفسير والتأويل ليس ملكا لأحد دون آخر حيث تتكافأ الأدلة وتتعادل الحجج فى المعرفة النظرية فلايوجد رأى واحد صائب والآخر هالك .

د- ليس المقصود بالسنة ، كل قول أو فعل أو تقرير للرسول ولكنها تعنى المنهج لانتاجه ولايقصد بالشريعة أقوال الفقهاء وفتاويهم بل هى منهاج الدين فى الوصول للحقائق وطريقه .

هـ- ضرورة التفريق بين الأحكام الواقعية والعقلية فليس العلم نظرية فى الوجود ... لذلك لابد لنا من التمييز بين الدليل والدلالة فليس الخبر جملة إنشائية لايحتمل الكذب فلا يجوز محاربة الخصوم وتكفيرهم وبناء أحكام فقهية ظنية لأن الحسم والجزم فى الأمور النظرية غير جائز شرعا وعقلا ... وهناك فرق بين الفضيل والتفاضل .

و- إن الاختلاف والتعدد ظاهرة طبيعية صحية لاتعارض الدين وإن تصور الوحدة موقف عاطفى للتاريخ ليس علميا ولا واقعيا حيث الاختلاف رحمة للأمة .

ز- إن العقل فى الاسلام مناط التكليف بعد رشده أى اكتمال قواه الكلية التى بها ختم الله الرسالات والنبوات . وهو فى الرجل والمرأة واحد حيث يخرجنا الله من بطون أمهاتنا لانعلم شيئا فأبوانا يهودانا ويمجسانا ... الخ ، فالتنشئة السياسية لها أكبر الأدوار فى إكتمال ونضوج شخصية الذكر والأنثى .

ى- إن التجربة الغربية لم تتحقق فى يوم وليلة بل مرت عبر مراحل طويلة وشاقة ارتقى الانسان فيها من ديمقراطية وحكم العامة الدهماء الى المواطن الرشيد فى عصر الديمقراطية التشاركية لعصر المعلومات ... وقد تكون من حيث مؤسساتها واجراءاتها من افضل ما أبدعه الانسان حتى الآن وإن كانت لسيت للتصدير جملة إلا أن التوجه العالمى يقر بجملة مبادىء لأى نظام سياسى فى العالم وهى : سيادة القانون واحترام حقوق الانسان وحرياته ، وتكوين الأحزاب السياسية فى نظام التعددية وصندوق الاقتراع والانتخاب لممثلى الشعب دوريا وتداول السلطة .

فهل يجوز لنا محاكمة التجربة الغربية من واقعها التاريخى وممارساتها اليومية وأخطائها ... بينما نحاكم تجربتنا من خلال النصوص والمبادىء الدينية دون اعتبار لتاريخنا السياسى من حيث الفتنة الكبرى ومعركة الجمل والنهروان وغيرها وتهميش الأمويين لمبادىء نظام الحكم فى الاسلام ، إن العدل والانصاف يستدعى أن يكون مستوى المقارنة واحدا فلا نكيل بمكيالين .

فمتى تعود للشورى قوتها ومكانتها فلعل التجارب الحديثة للشورى فى السعودية وعمان والبحرين ... وغيرها أن تؤتى ثمارها بما يعود على شعوب وحكام المنطقة بالأمن والاستقرار والنمو والازدهار ... فالعالم يسير نحو التعاون والتكامل بعد أن ولى عصر المواجهة والتصفية وحتى الحروب الباردة ... وهل سيتم ذلك بدون اجراء حوار وطنى واسع ومسئول بين كافة التيارات للوصول

الى ميثاق يحدد قواعد العملية الديموقراطية ليس فى الاجراءات فحسب ، ولكن فى القيم أيضا ... وأن تتوفر من الآليات ما يضمن عدم الخروج على الشرعية الدستورية لأى تيار يصل للسلطة .

والله من وراء القصد ،

الرئيس : - نشكر د. عبد الخالق على هذه الورقة الجيدة ، وكما ذكر هى عبارة عن عناوين ، وأترك المجال للنقاش.

{٢} - ليس لى فضل إلا فضل المتابعةبتكليف من المنسق العام، فهى ورقته ، وقد اختلف معه فى بعض نقاط .

عندما وصلنى الموضوع توقفت كثيرا ، ورأيت أنه قد يدعى للنقاش بعض مشايخ الدين ، وقد يكون الحوار دينيا، وما تصورت أن تكون للورقة جدوى اذا لم تنصب على الواقع المر الذى يعتصرنا ونحاول أن نعتصره .

والخوض فى الناحية الدينية والتراث الدينى ، فيه الكثير من الاختلافات والمتاهات والاسقاطات ... ، ولو رجعنا الى قصة السقيفة وخلافة أبو بكر ، لن نجد مقنعا، حتى ولو مع ما ارتؤى من بقاء الخلافة فى قريش وليس للأنصار ، وما قيل "منا الأمراء ومنكم الوزراء" ... إذا رجعنا الى ذلك سندخل فى متاهة مؤلمة ، وما يحاول البعض من تأطير بعض أمور التراث فى أطر عصرية ، وأن هناك حزب الوسط وحزب اليمين وحزب اليسار ، وأن الوسط (أبو بكر) نجح ، واليمين (على) ، واليسار (أبو ذر) ... وهذا فى صدر الاسلام ... ،

لذلك أرجو ضرورة الابتعاد عن الانفلاق فى إطار التراث الدينى لا عنه ، فيمكن أن يعتبر الخوض فى جذور التراث الدينى غير عملى ... ، فعلينا بحث واقعنا المعايش ، مع تلمس القيم السامية فى الدين ... ،

فلم يرسخ فى الدين نظام للشورى ثابت له أطره ... ، فالدخول فى هذه المتاهة لن تكون مجدية ، فكان فى عهد النبى (صلى الله عليه وسلم) والخلافة نخبة ،

وقد تأتى أمثلة فى سؤال من الشعب ، ورد الخليفة "لو رأيتم فى اعوجاج فقومونى" ... ، فينظر الى ذلك أنه مساءلة من الشعب للحاكم ... ، من الذى وضع قاعدة "منا الأمراء" أيام أبو بكر ، ومعاوية دعا الأخطل لمهاجمة الأنصار ..."فدعوا الخلافة فلستم من أهلها...".

{٣} حتى لاتأسرنا الكلمات أو المصطلحات ... عندما نتكلم ... لماذا دائما يقال أنه من الضرورى الرجوع الى التراث ؟ ... هناك أمور مستجدة قد لاتكون فى التراث ، وليس معنى ذلك أن التراث ليس جيدا ... ولكن الأمور قد تختلف ، فأؤيد {٢} ... فكلها اجتهادات اسلامية ، ولاأستطيع القول أن هذا اسلامى وهذا لا ... ، مايطرح ... الديمقراطية ، الحريات ، الحقوق ، كمطلب ... فيكون التركيز على المستجدات ... ، لماذا لم يحدث تطور وأسباب ذلك ... بدلا من الرجوع الى التراث ... ،

من الناحية النظرية ... أشياء نحملها أكثر مما تحتمل ... ، مثلا ، قول حسن البصرى "أفسد أمر هذه الأمة اثنان عمرو بن العاص ...،والمغيرة بن شعبة..." ، المسألةتطور تاريخى اجتماعى ، ولانستطيع نفى الاسلامية عن الدولة الأموية أو العباسية أو العثمانية ... ،

موضوعيا ، نبحث كيف نجذر الديمقراطية فى مجتمعاتنا ، ونبحث لماذا لم تتحقق .

{١٤} أشكر معد الورقة ، واختلف مع {٢و٣} ... منسقوا الندوة أخذوا فى الاعتبار ماطرح ، فما ورد في محاور النقاش، أكثر بكثير من الشورى ... ،

كل أمة لها جذور وتراث وخلفيةذهنيةتنطلق منها ...، هذا كمنطلق عام ... ، فنحن فى مجتمع يستخدم الشورى استخداما غير ديمقراطى ... ،

الورقة شاملة متكاملة ، تعطى عناصر كثيرة للديمقراطية...مسألة {٣} ، تذكرنى واقعة، منذ ٤٠ سنة ، كنا فى الجامعة الأمريكية فى بيروت ، قلت "بسم الله" انبرى أحد الاخوان وقال انك خطيب جمعة ... ،

فى الورقة الكثير مما يعزز مسيرة الديمقراطية ...، وهناك كتاب جيد عن الشورى للدكتور عبد الحميد اسماعيل الأنصارى فى قطر .

{١٦} أشكر مقدم الورقة على جهده الطيب ، وإن كانت خلاصتها مناقضة لما يطرح عن الشورى فى البحرين والسعودية ... ، وكأنه شورى ... ،

أخشى أن يستغرقنا الجدل البيزنطى حول جنس الملائكة ... ، فما يحدث فى منطقتنا ، للأسف ، بين فئات المجتمع ومثقفينا ، يبدو أن حوارنا يدور حول الديمقراطية ، وهو ليس كذلك ... ، فإن الاتجاه الآخر هو الذى يسود ويفرز، وهو ألا ديمقراطية ولا شورى ... ، الحكومات العربية عموما تتجه بشعوبها الى اتجاه آخر ...، فدعونا من الاختلاف اللغوى وحتى العلمى ، فالحديث ذو شجون... الانتكاس بالديمقراطية فى البحرين ، أو غيرها كتجربة الجزائر .

أتصور أن هناك قضايافيها اتفاق على مبادىء أساسية، إلا أنها تضيع نتيجة اختلافات ليست جذرية ... هل الديمقراطيين أم الشوريين ... ، هل الخلاف على شكلية أم أصلا حول قضايا أساسية ... أعتقد أن البعض يصطاد في الماء العكر بتعميق خلاف بين الديمقراطية والشورى ، فدعونا من الشكل ، فإنها ليست عقيدة، وإنما منهج حياة، وحتى بين الفريق الواحد يوجد خلاف ... ،

هناك لغط كثير حول الديمقراطية والشورى ومفهومهما، فالورقة أوضحت كثيرا عن الشورى ، ومع ذلك هناك اختلاف حول الديمقراطية ، فهناك ديمقراطية ليبرالية ، اجتماعية ، مؤسسية ... ، كلها اختلاف في الشكليات ،

في تصوري ، الديمقراطية لاتختلف عن الشورى ، ولكن المهم هو المضمون ، فاذا قضية تعارض بين الدين والديمقراطية أو كما قيل "العلمنة" ، فهناك جدل حولها وليس دقيقا ... ، فاذا اختلفت الديمقراطية مع قيمنا الدينية والسياسية والاجتماعية والاخلاقية ، فليس بالضرورة الأخذ بها بصورة مطلقة ، فيمكن تغييرها في بعض الصور ... ، حولناها الى معاداة بين الشورى والديمقراطية ، مع أنهما لايختلفان كثيرا ... ، ولكنه خلاف بين أهل الشورى وأهل الديمقراطية ، وجرى استغلال ذلك ... ، فهناك من يرى أن الخلاف بينهما يستغل لصالح البعض ... ، عندما قدمنا عريضة في قطر ، أحد المعارضين للديمقراطية أو الشورى ، قالها بصراحة "أسوة بالجزائر ... لو اتحنا الديمقراطية لغاز الاسلاميون أو المعادون للديمقراطية" ... ، لماذا لا تتاح لهم الفرصة ، إنه حقهم ... فهناك خطورة على الديمقراطية من خلال اتفاق أصحاب المصالح للطرفين ... ، والاختلاف رحمة ... فطريقة

اختيار أبو بكر ، اختلفت عنها فى عمر وعثمان ، وفى ذلك رحمة ... ، حتى الانتخابات المعاصرة تختلف فى آلياتها وليس فى أصولها ، وفى ذلك رحمة للناس ... ، والاختلاف لايفسد للود قضية .

وأشكر المنتدى على طرحه هذه القضية ، بوصفها قضية المرحلة الحالية فى الخليج .

{٩} محاور النقاش قد تكون أشمل من الورقة فى معالجتها ... ، الورقة مهمة جدا لأنها تنطلق من المرجعية التى تعيشها المنطقة ، فمرجعيتها الثقافية الاسلامية ، فيجب أن تنطلق منها ... ، وإن معارضة المشاركة تأتى من السلطة التقليدية استنادا على أساس اسلامى ، بحجة أن نماذجها الغربية ليست من الاسلام ... ، وأيضا تأتى بحجة أن نماذجها الغربية ليست من الاسلام ... ، وأيضا تأتى بحجة أنها تستخدم كأساليب للوصول الى الحكم ، ثم تلغى الديمقراطية كما قبل فى الجزائر ... ، وهذه هى المشكلة ... كيف نطمئن الى استمرار الديمقراطية وعدم الغائها والتفرد بالسلطة بعد الوصول الى الحكم ؟ ... فالاشكالية ، الوصول الى الحكم بطريقة ديمقراطية لتحقيق أمر تطبيق برنامج غير ديمقراطى .

لاحظت فى صـ ٩ من الورقة ... "أن الاسلام دين حدودى لاحدى ويستطيع الانسان أن يحنف ضمن الحدود" ، فإنها مقولات جديدة لم تأخذ حقها من النقاش ... ، إنها مقولات شحرور وليس عليها اتفاق .

{١٥} الورقة جيدة وتستحق الشكر ، وآمل تطويرها أكثر لتأخذ طريقها الى النشر كبداية طبيعية فى محاولة ايضاح بعض المواقف والوصول ببعض القناعات للتعريف بها ... ، ولكن بعد المتابعة ، أحس أن هناك شيئا ضاغطا على الحوار ، وهو تلمس التبرير لاتباع النهج الديمقراطى أكثر من حاجة الناس ... ففى الاسلام مصلحة الأمة فوق كل اعتبار ، حتى عند الخطر على الأمة ، تباح بعض الأمور لتجاوز الأزمة ، وقد أشار د.عبد الخالق الى ذلك ، ويحسن اعطائها المزيد ... ،

إذن الديمقراطية يجب ألا يكون عليها خلاف ، فإنها تعنى حسن ادارة المجتمع من أفراده ... ، فهو أسلوب حياة ... ، فيجب أن يكون التقدم من هذا المنطلق ، وهو لايتعارض مع الاسلام ، وقد وفقت الورقة فى ذلك ... ، والمهم فى المرحلة الحالية ، الوصول الى المبتغى ، وهو ماحث عليه ديننا ، التجادل بالكلمة الطيبة للوصول الى مافيه مصلحة المجموع .

ففى تقديرى ، هناك ضرورة للتنوير ، لاحاجة للتبرير ، فإنه لاجدوى من صرف مزيد من الوقت فى محاولة تبرير الديمقراطية ... ، المهم الالتزام بالديمقراطية ... بالكلمة الطيبة ، وبالعمل الايجابى لصالح المجتمع ، دون استعمال المنابر للتجريح ... فالديمقراطية للوصول الى موقع العمل وليس للصراع .

{٥} أشكر د. عبد الخالق على الورقة ... بالنسبة للعلمانيين ... ، اذا كانت العلمانية منهج ، فأنا علمانى ، أما اذا قصد الالحاد ، فنحن لسنا كذلك ... ، فى الغرب ، يجلس على الكرسى وعينه على الشعب ... ، عندنا يجلس على

الشعب وعينه على الكرسى ... ، الأفكار عن الشورى فى الاسلام ... طيب ، ولكن ، حاليا ، من يتحدثون عن ذلك يتكلمون عن أشياء غيبية ، يتكلمون عن الآخرة ... ، أنا أريد أن أعيش ، وتترك الآخرة لأعمالى ... ، فى الحاضر ، يتصور لى أننا مستعمرون من القبائل ... ، كيف نتحرر منها وهى تحظى بحماية من الأمريكان ، ومساعدة الانجليز ، ورعاية الفرنسيين ... ،

اذاعة لندن سألونى ... هل توافق على أمر الأمير ؟ ... قلت أننى أقسمت لحماية الدستور وكذلك الأمير ، فلا أخرج عليه ، وسألونى ، واذا عينت ؟ قلت اذا توافق مع الدستور فلا بأس .

أوافق على تعيين حكماء من البلد للحكم بعض الوقت ، ويتركوا لنا حق التكلم عن الديمقراطية فى الأندية والمساجد اسوة بما أتيح للآخرين من التكلم فى المساجد ... ، فتكون مصلحة وطنية ومعرفية ودينية ... ،

ليس معقولا أن تدار بلد وثروة بهذا الهدر ، والشعب يتنامى ويزداد عدده ، ومستقبلا قد تطلب الهند تجنيس الهنود فى دولنا ... فماذا يكون مصير أبنائنا ؟ البحرين ٣٦٪ أجانب ، الامارات ٨٠٪ أجانب ... ، فاذا جاء مجلس يوقف هذا التيار ... ،

رجال الدين يتكلمون عن الشورى ، ولكن كيف تطبق الشورى ؟ اذا جاءوا تكون مثل ايران ، ١٣ سنة ولم تتغير ... ، يجب عدم اعطائهم المجال ... ، اذا وصلوا ، يكونوا دكتاتوريين ... ، فكلنا مسلمون ، ولكن المهم هو الممارسة ... ، بعض من نادوا بالديمقراطية وصلوا الى السلطة فتغيروا ... الثابت والمتغير ... أنها طبيعة البشر .

يجب التمسك بالديمقراطية ، والاستمرار فيها ، والتنوير بها .

{١٩} من المهم معرفة ديمقراطية أم شورى ... ، وقد توفى الرسول ولم يسمى خليفة ... ، ولكن تخيل لو طال سن الخليفة عمر ١٠ سنوات ، فكيف كانت تكون الشورى مع التوسع ... لو طال عمره لما اختلف عن الأمويين ... فكما قال {١٦} أنها منهج حياة ... ،

خيل لنا وكأنه تشجيع الاتجاه الدينى ... ، السادات عمل على استقطاب الدينيين لمساندة السلطة ، ثم انقلب عليهم ... ، وسبق تشجيع التوجهات الدينية بقصد مواجهة الديمقراطية والتى يهاجمونها باعتبارها نظاما غربيا ... ،

الآن يقال إن المستقبل للتيار الدينى ، وهم بشر وعلينا التفكير بعقلية المستقبل ... ، فاذا كان منهج يحقق المشاركة ، فعلينا الأخذ بالجانبين ... ، ففى دول الخليج الساحة تأخذ بالشورى ... البحرين والسعودية ... فيمكن التعايش .

الرئيس: بعد المداخلات التى طرحت... ، يتولى الدكتور عبدالخالق التعليق على ماطرح ، وذلك فى الجلسة القادمة .

وانتهت الجلسة فى الساعة العاشرة والنصف صباحا ،،،

الجلسة الثانية

- ر١١ - - ر١ ظهـــرا

رئيس الجلسة: الأستاذ عبد الله النيبارى

محاور النقاش: ١- لماذا الدعوة الى الشورى فى عدد من اقطار المنطقة

٢- هل هى استجابة لضغط داخلى أم خارجى ؟

٣- هل هى مجاراة لما يسمى بالصحوة الدينية ؟

٤- هل هى ردة فعل للتحولات العالمية نحو الديمقراطية؟

٥- هل هى من آثار كارثة الخليج : تنفيذ للوعود أم نكوص عنها .

الرئيس: بسم الله نستأنف أعمال الندوة ... ، وبداية ، الشكر والثناء لمجهود تبدى فى ورقة د. عبد الخالق ... ورقة دسمة فيها كثير من المفاهيم والمنطلقات الجديدة لدراسة الموضوع ، وتحريك لما كان يعتبر بديهيات ، حتى لمن لايأخذ بمنهج التراثى أو السلفى ... ، وكنت أتمنى لو أن الورقة كانت فى أيدينا قبل الاجتماع بفترة كافية ، لنزود انفسنا ببعض المراجع التى أشار اليها ... ، واعتقد انى أعبر عن رأى الكثيرين فى أن هذه الدراسة ينبغى أن تتوسع اكثر ، ود. عبد الخالق عنده النية ، لأنها اختصار لورقة من ٥٠ صفحة ، واتمنى أن تتسع الى ٥٠٠ صفحة ، فهى دراسة مفيدة .

مداخلتى كتحريك للموضوع ... ، أشار بعض الأخوة الى تخوفهم من الدخول فى متاهات ... ، محاولة البعد عن متاهات المداخلات الفقهية .

ونقطة منهجية أخرى ... ، ماهو الذى يمكن استلهامه من التراث لاثبات أو التدليل على صحة مانتبناه من مفاهيم ؟ ... ماضرورة استلهام التاريخ ؟ ... المطلوب تبنى المفاهيم التى تنبثق عن حاجة مواجهة المجتمع المعاصر ... ، قد اختلف شيئا ما عن هذه الملاحظات ، وأعتقد أننا يجب الا نكون سجناء فى التراث للوصول الى حلول ، فهى تستنبط من الحاجات ، وما يستنبطه الفكر الانسانى لمواجهة متغيرات الحياة .

وهذا التجمع أساسا بدأ لبحث المشاكل التنموية ، وأن نشتق طريقا يؤدى الى مفهوم التنمية بمفهومها الشامل ، بما فيه أبعادها السياسية ، لتتحقق بأقل التكاليف وأقل عناء ، بما يكفل السعادة للبشر ... ، فهدف التجمع البحث عما يصون مصالح البشر وتحقيق كرامة الانسان ... ، ومن هذا المنطلق ... ، فإن بحث نظام الشورى فى الاسلام وفهمه فهما صحيحا ، ينطلق من اعتبارين :

١- حاجة فكرية ومعرفية ... نحن بحاجة لأن نعرف لاتخاذ موقف ... وهناك لاخشية من الضياع ، لأنه لابد من استرشاد الطريق الصحيح ، من خلال التجربة والمعاناة والممارسة ... فلا خوف من التوهان ... ، فقد يكون ذلك لفترة محدودة يمتص فيها شىء من الجهد ، وخاصة فى هذه اللحظة ... ،

فهناك ضياع فكرى نعانى منه بالذات فى البلاد العربية ، خاصة فى هذه اللحظة ... ، فلا يوجد وضوح فكرى يمكن من استنباط مشاريع أو منهج لتحديد الأسلوب السليم .

٢- يجب أن نعترف بما يمكن إطلاق عليه مجازا "الراديكاليين أو السلفيين" ، فهناك من أخذ الانطلاق من المفاهيم العصرية كضرورة ... ديمقراطية ... ليبرالية ... ، فووجهنا بانقطاع فى هذه الدعوة والتبشير ، بواقع ادخال موضوع التراث والدين .

موضوع آخر يستدعى بحث موضوع الشورى ، هو الحاجة السياسية ، لأن الانقطاع الفكرى أو الفجوة ، أدت الى صراع سياسى قائم فى كافة ارجاء الوطن العربى والاسلامى، بين مفاهيم الحداثة ، ومفاهيم التراثى .

هناك تجارب متعددة فى التطبيق ، حتى بين المفاهيم السلفية بالصورة التى تطرح بها ... ، فمن يريد البحث ، لايستطيع أن يستغنى عن حصيلة معرفية عن بحث كنه هذه المفاهيم التى يطرحها كثيرون عن الاسلام ،

فهناك كثير من الاسلاميين ومجموعات شعبية تستند فى طرحها الى الاسلام ... ، وهناك الليبراليون الذين لايستلهمون فى طرح مشاريعهم ، التراثية كأساس للطرح ... فهذه الفئات الشعبية ، والليبرالية ، تفرز مشاريع مختلفة متباينة ، وكلها بينها صراع منبثق من أساس فكرى لمفهوم الاسلام ، فهناك مفاهيم اسلامية يتعذر انكارها لأنها تستمد قوة استمرارها من مفاهيم الاسلام التى يعتبرها كثيرون أنها خاطئة من وجهة نظرهم ...، فيوميا، فى الساحة العربية ، تخرج انتاجات كثيرة فى هذا المجال ... ، فعلينا المشاركة ، إذ يتعذر تجنبها ، كما أنها لازمة للمثقف العربى ليتفهمها ... ، والخطاب السياسى موجه على هذه الخلفية والنسيج الاسلامى ... ،

فلا أؤيد القول بأننا لسنا بحاجة الى هذا الموضوع ، والاكتفاء بالاستلهام من المفاهيم الحديثة ... ، فيجب فهم التراث والاسلام والشريعة وما فيها من مفاهيم .

{٢} أوضح أن الفكرة التى عرضت لها فى البداية ، أن هذه المتاهات معروفة وشغلت الفكر على مدى فترات طويلة ، فلا تستدعى الدخول فيها ، فليس ذلك نأيا عن الموضوع وترك جذورنا الحضارية ، ولكن لاتكون المحور الرئيسى فى الندوة ، لأنه يتعذر عليها الخروج بفكرة واضحة محددة .

{٧} ما أشار اليه {٢} ، مفهوم الدين والحساسية ... ، لماذا يكون لدينا حساسية من الدين ؟ ولماذا نترك للآخرين أن يحددوا لنا ما هو الدين ؟

فهو ملك لكل الناس ، والنص وعاء ... ، لاتوجد دولة دينية ودولة علمانية ، فكل الدول علمانية ... ، أى قضية من القضايا يكون لها إطار نظرى ... جزء خارجى وجزء داخلى ، جزء ماضى وجزء حاضر ، عنصر سياسى ودينى ، والطرح الدينى هو المسيطر فى الساحة ... ،

فالمحصلة النهائية ، أنها محصلة تاريخ ... لانريد أن نبرر أو نسقط على التاريخ ، فهو صناعة انسانية نأخذ منه مانريد ، فالتراث أسلوب حياة ، إنه انتاج بشرى ، أسلوب حياة ليس مقدسا .

ما أوضحه {٣} ، أن المقصود بمقولة حسن البصرى عن أن شخصين أفسدا الأمة ، هو الرمز ، وهو رفض الحكم الفردى ، بأن الحكم الفردى غير قادر على الانجاز ، فالأمة هى أساس الانجاز وليس الأفراد ، وليس المقصود الأفراد ، وإنما حكم الفرد ... فرعون ، وبلقيس ... ، وليس المقصود العودة للتراث كمادة تاريخية مقيدة .

أتفق مع {١٦} فيما يتعلق بالدين والعلمانية ، لأن العلمانية أساسا تنأى بالدين وتصب فيه ، وهى تعنى الدهرية (Secular) ، وتقوم على أساس أن المعرفة نسبية ... ، فالدين مطلق ، والانسان نسبى ، فيجب إعادة مفاهيمنا وسياستنا ... ، ولا خلاف بين العلمانية وحركة أحياء التراث الدينى ... ، فلو قرأنا النص "وما يعلم تأويله إلا الله ، والراسخون فى العلم يقولون آمنا به ، كل من عند ربنا ، ومايذكر إلا أولو الألباب" ، لأنهم يقرنون بين المعرفة الالهية والمعرفية الشخصية ... ، لأنهم يعتبرون رأيهم كاهل علم ، وأن رأيهم من رأى الله ... ، والأمر ليس كذلك ، الواقع أوسع من النص ، وهناك ناسخ ومنسوخ ... ، فلا تناقض بين العلمانية والدين ... ، فهو ليس للتماثل ولكن للتخالف ... ، كلنا نتكلم عن الله ، والاختلاف فى فهم النص ، فله رؤية جديدة ... ، نص ثابت ، وواقع متغير ... ، فإما تجميد ، أو إعادة قراءة النص ، فيكون له وعاء جديد من طريق مصلحى ... ، فالنص ثابت وقراءته من البشر ... ، فالدين ملك للجميع لالفئة ... ، وقول عثمان "إن الله يزغ بالسلطان ما لايزغ بالقرآن" .

وفيما يتعلق بما أشار إليه {٩} عن المفاهيم ... ، أحيلكم الى كتاب د. محمد شحرور "الكتاب والقرآن" ، والنص ... الدلالات قد يختلف عليها أكثر من شخص ، والمهم هو مصلحة الجماعة ، لأن الدين أساسه العدل وكيف نحققه ، أما فهم النصوص فيمكن فيه الاجتهاد ، حتى يمكن تغيير الواقع ، فيمكن فتح النص وإعادة قراءته فى ضوء الواقع ، فكل يقرأ النص من موقعه ، وذلك لايتناقض مع الدين طالما يتوافق مع مصلحة الأمة ،

ولايوجد تفسير نص من فعل انسان واحد ، وإنما من عدة نتاج اجتماعى ... عدة أفراد ... المذاهب الأربعة مثلا ... ، وهناك كتب كثيرة ...، فلا شيء يحرم قراءة النص ، فالقرآن صالح لكل زمان ومكان وفقا لمصلحة الأمة .

أتفق مع {١٥} ... لسنا بحاجة الى تبرير الديمقراطية ... فى العالم العربى ، هناك اشكالية فى التعامل مع السلطة ... ، ولكن مايطرح أن حاكمية الشعب من فكرة حاكمية الله ... ، فلا تقرأ جزء من التراث دون جزء ، بل يجب قراءة تراث الحاكم والسلطة ، مع تراث المعارضة لادراك الجوانب المختلفة ، دون قصر ذلك على جانب واحد ... الدين المعاملة ... فنحتاج تنوير وتوضيح هذه الاشكاليات .

ما أثاره {٥} ...، لم أطرحه ككفر وإلحاد ، بل إن العلمانيين أقرب الى الدين فى تفتيح العقل ، وهم يضعون أنفسهم فى نطاق العصمة (الشيعة) ... ، الواقع التاريخى يعكس ... فمن كان يؤمن بالعصمة لايأخذ ، ومن آمن بالبيعة أخذ بالوراثة ... ، فهما متعاكسان ... فيجب إعادة قراءة النصوص ... قضية الوراثة أو قضية الأمة ... لانقول فى المسلمين كافر ومؤمن ، فلا مؤمن كامل أو كافر جامد ... ، قال الرسول "إن فيك جاهلية" لم يقل إنك جاهلى ولكن فيك جاهلية ... ، فلا تعارض بين العلمانية والدين ، فكل دولة علمانية فيها دين ... النص يحتاج من يطبقه فيسبغ عليه شخصيته وتفكيره ... ، فلا خلاف ، ولكن حاجة الى عصر تنوير ... ، فالدين يأمر بالعلم والتفكير ... نحتاج تنوير ... التقليد أعمى ، ولاتباع المطلق ليس سليما .

من الملاحظ أيضا فى العالم العربى ، مشكلة مفهوم السلطة ، ودائما نتعامل معها ليس على أساس وظيفة ، وإنما دولة الأمة ... شعب الحكومة ، وحكومة الشعب ، وهذه هى الأساس فى الاسلام .

فيجب عدم رفض الدين كمبادىء ، من خلال نصوص يفرض البعض مفهومها .

الرئيس : لايفاء الموضوع حقه ، فالعناصر المطروحة للنقاش والبحث من (١ الى ٥)

{٤} اختيار الموضوع لم يكن بلا سبب ... ، فالهدف ... هو ربط هدف الندوة وهدف الموضوع ... نحن نعانى من مشكلة ادارة دولنا ، وقد يكون مآلنا أبشع من دول أخرى بسبب تغير المفاهيم ... فهناك دول تتفكك ... روسيا - يوغوسلافيا ، ودول أخرى تحاول أن تتكتل ... ، فمشكلتنا بقاء من عدمه ... ،

هناك سلطة فى كل هذه الدول تحاول استغلال بعض المفاهيم ، استغلال شىء لايجادل فيه أحد وهو الدين ، وتختار ما يتفق مع مصلحتها . فيجب أن نستطيع القدرة على مواجهة ما يطرحونه والتعرف عليه .

ما يتحكم فى السياسة عنصران ، عنف السلطة ، ونتاج الفشل فى الجانب الاقتصادى ، فيخلق العنف - مقابل يسار أو يمين - كرد فعل كما فى الجزائر ومصر ... ، وهو تدميرى يؤدى الى الهدم ، وقد لايكون مقصودا ، ولكن قد يكون عن الجهل ... ،

فيجب أن يكون هناك أسلوب اقناع لتلافى ذلك ، من خلال الاتصال بالتيارات الدينية الواعية ، ومحاولة الفهم والوعى لمناقشة السلطة وما تطرحه ، وخلق حوار ديمقراطى بين الأطراف للاقناع .

صحفية أمريكية طرحت ، انه بعد سقوط المعسكرين ...، وكانت أمريكا تستغل الخلاف بين الهند وباكستان ، والان قد تتقارب باكستان مع ايران ، وقد يرثان افغانستان أو بقايا من روسيا ، وتصبح دولة عظمى وتملك طاقة نووية ، فتكون طاقتها التدميرية خطيرة ... ، وتساءلت كيف يمكن مواجهة تطور مثل هذا .

المشكلة الأساسية ... الادارة ، وصلب بحثنا الادارة ، لأن فى كل دولنا ، الادارة ستتسبب فى القضاء علينا ... ٦٠٪ ممن فى سن الرشد قد يضيعون ... ، فالهدف من اختيار الموضوع ، له علاقة بالتنمية والبقاء أو الفناء .

{٢٠} الموضوع مهم طرحه لما يطرح على الساحة من طلب ايجاد أنظمة بديلة للديمقراطية ، منها الشورى ، الذى يهدف الى تثبيت السلطة ، السلطة تطرح نموذجا ، والشعب يطرح صورة أخرى ... ماترغب الأنظمة طرحه من شورى ، فى النهاية ضد مصلحة الشعب ... ، فى نقاشنا ، حتى مع القوى الدينية ، يجب لفت نظرهم الى ذلك ، لانهم لايدركون المشكلة ... ، كتب فى الكويت أن مجلس الأمة مؤقت ، وأن المادة الثانية من الدستور ستعدل وفقا للشريعة الاسلامية ... ، فما يطرح لتثبيت مصلحة الحاكم ، ولذلك ، فإن الحوار الواعى يفتح هذه الأمور حتى مع الأحزاب الدينية ... المشكلة أن الديمقراطية تطرح

كأنها مجرد أسلوب حكم لاقيمة حياتية انسانية ... ، فاشكالية مفهوم الديمقراطية فى الفكر الدينى ، وحتى الليبرالى ، أنها أسلوب حكم ... ،

والتيار الدينى يعتبرها معبرا ... جسر يوصل الى السلطة ، ثم بعد الوصول تنسف الديمقراطية ... ، فى الكويت الجمعية هللت للاسلاميين فى السودان ، فيستخدمون الديمقراطية للوصول الى الحكم ،

الليراليون ، الفكرة ، كقيمة انسانية ، ليست راسخة فى فكرهم وسلوكهم ، فما هى إلا وسيلة الى الحكم أو المشاركة فيه ... ، حتى الليراليين تجاوزوا عن عدم الديمقراطية فى العراق لأهداف أخرى ... ، حتى حقوق المرأة عند طرحها لدى الليراليين لايعترفون بها ... ،

فالديمقراطية بمفهومها الراسخ كقيمة انسانية ، هى غائبة عند التيار الدينى وحتى الليراليين ، فكلها ممارسات غير ديمقراطية ... ، فمطلوب ديمقراطية وشورى تؤدى الى مشاركة انسانية ، وأؤيد الديمقراطية كملزمة ، طالما أن الشورى ليست ملزمة .

{٢} ارجع الى محاور النقاش لهذه الجلسة ، وأقول ، لماذا فى هذا الوقت بالذات تكون الدعوة فى المنطقة الى الشورى ... ، فى صـ ٣ من الورقة عن "مستويات الشورى السياسية كما يصفها البعض" ... ، فمتى كانت مطبقة ؟ ... فاذا كانت مرجعيتها للتطبيق هو فى صدر الاسلام ؟ فما هو تطبيقها ؟ إذ لاينطبق عليه رقم (١) من أن "الشورى العامة للشعب أرقاها والزمها كالانتخابات العامة" ، فما هى المرجعية بهذا المفهوم ؟ ... إن ماورد فى صـ ٣ قد يعطى صورة عامة عن الشورى ، فما هى المرجعية ؟ وماهى الفترة التى طبقت فيها بهذا المستوى ؟

{١٦} محاور النقاش للجلسة الثانية لو تأخرت بعد الثالثة ، حتى يتفق على ماهية الشورى ، ثم نقيس مدى مايطبق فى أقطارنا من خطوات قياسا بالشورى ... ، فما يطبق أخذ دعاية زائدة مع أنها ليست شورى فى الواقع ... ، مما يقتضى تعريف الشورى بوضوح .

ما طرحه كتاب د. محمد شحرور "الكتاب والقرآن" ، هناك دعوة من بعض الجامعات الاسلامية لمحاكمة الرجل ... ، وفى هذا مصادرة للفكر والرأى ... ، منطقة الخليج بالذات ، تعانى مأساة الحروب الفكرية الثقافية ، وهى أحد أسباب تخلفنا .

قد نختلف فى الرأى بأن العلمانية تتفق مع الدين ، فالكثيرون لايفهمون العلمانية أو الشورى ، ومع ذلك يثور الخلاف ... ، فاذا كانت قضية تسمية ، يمكن تسميتها العقلانية ... العلمانية طرحت خمسة نقاط ، منها واحدة فقط قد يختلف عليها ، وهى فصل الدين عن الدولة ... ،

أخطر نقاط الضعف ، الحروب الثقافية ... ، فى العالم العربى ... فى الخليج تحديدا ، كل الأطراف ... علمانية - اسلامية - ليبرالية ... كل يعتقد أن الحل عنده دون غيره ، وهذا الزعم والادعاء سبب التأخر ... الجزائر ... لو اتفق الاسلاميون مع الآخرين لسقط العسكر... فالطرفان هناك هما السبب ... لو تلاقوا ...، فى قطر ، تباحثنا مع الاسلاميين فرفضوا ، لأنهم يرون الاسلام بنظرة معينة ... ، فيجب تنازل من الأطراف للتوصل الى التقاء ... ، لأن كلا منهما يزعم أن لديه وحدة الحل ، وأنه قدر عليه .

هذه الندوة خطوة أو رافد لتحركات أخرى ، لأن الديمقراطية أو الشورى أصبحت محور القضية فى المنطقة ، لاسيما فى هذه الفترة ... ، وكنت أود مشاركون أكثر .

الديمقراطية أو الشورى ، إنها منهج حياة وأسلوب عمل وليست عقيدة ، وأنها ليست ترفا ، ولكنها فى الخليج أصبحت حيوية ، وأن التيار المضاد للديمقراطية لسبح ضد التيار ، وهناك تحرك ... عرائض وكتابات ولقاءات ، ومنها هذا الاجتماع ، لتسير الديمقراطية فى طريقها الصحيح ، فهناك مخاطر تهدد وجودنا ، فتجربة الكويت والعدوان ، أعطت نتيجة حتمية بأن الخليج لن يعيش مع دكتاتوريات ... لا نريد شاه أو صدام آخر ... الخليج مستهدف حضاريا وثقافيا وسياسيا ، فالمشاركة أساسية ، وفى ظل غياب الديمقراطية ، المشاركة مفقودة .

يجب الاتفاق على أسس الحوار ... ديمقراطية أم شورى وماهيتها ، لأن التسطيح فى الخليج وضعف الفكر السياسى والثقافى ، تضيع معه الأمور ... دولنا أصبحت تلعب فى الوقت الضائع ، وسبب عدم الأخذ بالديمقراطية فى الخليج ووقوفهم ضدها ، هو رفضهم للوحدة التى ترغبها الشعوب فى الخليج ، فهى مؤامرة على وجودنا .

{٨} أثنى على الورقة ، فهى جيدة ، وأؤيد {٧} فى أن تكون للشورى مكانتها لتؤتى ثمارها ، ولكنى أخشى أن الطرح ليس إيمانا بالشورى ، بل نتيجة لما يطرح فى الساحة...، وأن طرح الشورى كأسلوب مساركة ، لايمنع من التساؤل ، هل الشورى بديلة للديمقراطية ؟ ... أختلف مع {١٦} ... فالشورى ، حتى فى الاسلام ، لم تطبق كما يجب ، وعلى مدى قرون ، يتحدث الناس عن الشورى ، وحتى الخلاف بدأ

فى صدر الاسلام ... ، فالشورى سلاح ذو حدين ، والخوف اذا تنيناه يستغل لغير صالح الشعوب ... ، فكثير من القضايا تبناها ، بحسن نية ، الطيبون .

فأخشى أن يكون الأمر وسيلة لاضفاء الشرعية على الممارسات الخاطئة التى تمارسها السلطات من تجاوزات سياسية وادارية واقتصادية ... ، أما التحدث عن ديمقراطية وشورى ، فيجب أن تكون هناك ظروف موضوعية مواتية ، فليس هناك خوف من الديمقراطية ، فهى منهج للحياة يكرم بها الانسان ، وهناك ظروف ملائمة ، إذن المطالبة بالديمقراطية مشروعة ، ويجب ألا تقف عند مجرد تشكيل مجلس ، ولكن تكون مشاركة عامة بأكبر عدد ممكن شعبيا ، وهذا لايكون إلا بنظام مؤسساتى ، ورجالا ونساء ، يكفل المشاركة للجميع .

{١٤} هل تمت تغطية نقاط النقاش للجلسة الأولى ؟

أذكر ببعض النقاط التى أثيرت عن المبررات ... ، ولكن هناك رفض بين القرار السياسى والتنمية الشاملة .

أما تساؤلات {٢} و {٢٠} ... ، فإن تساؤلات الجلسة الثانية تثير ذلك ... فهى أسباب رئيسية ، وهل نتكلم عن الديمقراطية أم الشورى؟ وهل هناك اجتهاد معاصر للشورى؟ ... أرى أننا نتكلم عن مفهوم موحد "ديمقراطية الشورى".

ما أشاره {٨} عن المؤسسات ... ، ماهى المؤسسات التى تؤكد ديمقراطية الشورى ؟ ... هل تكلمنا عن المؤسسات التربوية ، والمؤسسات الاعلامية التى تكرس نظم الحكم ... ، هل المؤسسات الاقتصادية ، وهى لاتأخذ بالعدل والمساواة ... ، ما موقفنا من النظام المؤسسى المكمل لهذه المسيرة .

{١١} بودى أن ألح على أن يكون نقاشنا فى جلساتنا القدمة ، بأن نسمى الأشياء بأسمائها ، لأن الخلاف حول المصطلحات قد يرهقنا ويستنزف وقتنا ، لأن الخلاف حول المصطلحات ، وتطبيقات الشورى من صدر الاسلام ، وتطبيق الديمقراطية ، أخذت جدلا كثيرا على مدى العصور ، ولم يصل الى شىء ... وقد اتسمت ورقة د. عبد الخالق بالتركيز ... ، فقد ركزت على مصطلح الشورى وغير الشورى .

اتمنى أيضا احياء المحاور المذكورة فى ورقة تحديد الجلسات ، والتقيد بالمحاور الخمسة المطروحة فى الجلسة الثانية وهى :

١- لماذا الدعوة الى الشورى فى عدد من أقطار المنطقة؟

اجابتى ... أعتقد أنه منذ أن تشكل مجلس التعاون الخليجى ، وهناك مشكلة أساسية ، إذ هناك عضو ينهج نهجا ديمقراطيا ... حرية - انتخاب - حرية تنظيم سياسى - حرية نقابات - حرية صحافة ، ومعارضة سياسية مشروعة ، وهناك نماذج أخرى لاتأخذ بذلك ... ، واجه مجلس التعاون المشكلة منذ نشوئه ، وكان هناك خياران ، إما أن تتمكن الكويت من ترويج نموذجها على باقى الأعضاء ... ، أو وأد ذلك النموذج ، وسحب الكويت الى نماذج الدول الأخرى ... ، وفى كراسة سبق أن نشرتها ، أشرت الى أنهم سيستطيعون سحب النموذج الكويتى الى نموذجهم ،

وما يطرح اليوم فى الساحة الخليجية عن الشورى هدفه :

١- تحجيم التجربة الكويتية وابعادها عن الضوء ، واضفاء نور آخر يتزيى بزى الدين وهو ليس منه فى شىء ... طرح بديل للتجربة الكويتية .

٢- استيعاب واستدراج الحركة الشعبية الكبيرة التى تنادى بالعودة الى الاسلام ... هناك تنظيمات اسلامية تتمتع بشعبية لها قياداتها وفكرها - نختلف معها فى بعض الشىء ، ونتفق معها فى البعض- هذه التنظيمات الشعبية لها شعبية كبيرة أخيرا ، وتشكل مخاوف لدى السلطات ، فتحاول السلطات أن تحرف هذه الحركة الجماهيرية الشعبية التى تؤمن بالاسلام ... اسلام الحرية والعمران والزهد والسوية ، وليس اسلام الانحراف الذى يبدو فى دول المنطقة ، فيبدو من خلال ما يعلنونه وينشرونه ، أن ما يطرحونه فى نشراتهم بدأ يلقى شيئا من الترويج ... ، وأرى أنه لو تمكنت السلطات السياسية من الاقناع بأخذ الشورى بديلا عن الديمقراطية ، فسيكون لها الشارع الاسلامى وتوظيفه لصالحها ... ، وقد لفت النظر الى ذلك وناديت به ... ، قدعوة الشورى الكثيفة فى مشروع السلطة ، لاستيعاب الشارع الاسلامى ، يتطلب من التيارات غير الدينية - العلمانية - أن تبادر بالاتصال بالتنظيمات الاسلامية والحوار معها ، وترويج مفهوم جديد للشورى ، يختلف عما تنادى به السلطة ، وإلا سيكون النجاح لمشروع السلطة ... مطلوب من الحركة الاسلامية ، والوطنية أن يدخلا فى حوار .

٢- هل هى استجابة لضغط داخلى أم خارجى ؟

أذكر ،بعد عودة الجوعان ، كان السفير الأمريكى موجود عنده ، قال السفير "إن الانتخابات قادمة ،

ونحن حريصون على حرية الانتخابات والديمقراطية في الكويت" ، فسألته ، لماذا لاتستخدمون مساعيكم الحميدة أيضا لدى الدول الأخرى في مجلس التعاون - السعودية - ولكم معها علاقات وطيدة ، فقال ، هذا حديث يطول وإن شئت نناقشه في اجتماع آخر ،

أعتقد ان الخيط الخارجي وارد في هذا الأمر ، وأن هناك ضغطا من الخارج على دول المجلس ، لطرح الحديث عن حقوق الانسان ، لأنه أصبح يمثل حرجا لأمريكا ، إذ طرح في الكونجرس وفي الصحافة .

٣- هل هي مجاراة لما يسمى بالصحوة الدينية ؟

أعتقد ، من خلال عضويتي في جمعية الحركة الاسلامية ، نعم .

٤- هل هي ردةفعل للتحولات العالمية نحو الديمقراطية؟

أعتقد ، لاتتأثر بالتغيرات الدولية مالم يكن هناك ضغط مباشر ... اذا أمريكا ، وفقا لمصالحها تضغط ، نعم .

٥- هل هي من آثار كارثة الخليج ، تنفيذا للوعود أو نكوص عنها .

أعتقد نعم ، لأن أحداث الخليج من سلطة كبرى خارجية ... ،

في حديث ... قيل أن من يحكم هم الأمريكان ... نحن لانحكم ، بل الأمريكان والحلفاء ، فتعرفوا ما هي حدودنا ... ، فالقرار الاستراتيجي أصبح بيد الحلفاء ، وأن الأمن الاقليمي أصبح غير مستقر .

يجب تهيئة بيئة حوارية ... ، القوى السياسية في المنطقة تأكل نفسها ... مجلس الأمة في الكويت مثال ... لم يصل حتى الآن الى برنامج عمل يضغط على الحكومة ، برنامج مشترك كمشروع سياسي لمدة أربع سنوات ، لم يتحقق ... ،

يجب تداعي القوى في الخليج لتبادل الرأي حول الوضع في كل الأصعدة لا الشورى فقط .

{٥} أي أمة لا ترقى ما لم يرق الفكر الديني لديها ، حيث أنه عقيدة العامة ويقودهم ويحدد سلوكهم ... الفكر الديني المطروح حاليا متأخر متجمد لايتقبل التطور ... المشكلة ، هي الالزام ... هل نشارك في القرار أم لا ؟ ... ليس المهم المسمى ديمقراطية أم شورى ... ، القرار الرئيسي في أيد السلطة ... ، في الدول العربية وخصوصا في الخليج ... الناس تأكل ... تشرب ، ولكن لاتتكلم ، لاتناقش ... ، اليمن تطرح الديمقراطية ، فتثور القلاقل ضدها من التوجه الديني ... ، لماذا ؟ ... حتى لايؤثر على الآخرين ... ، فيمولونهم ... ،

يقول سيد مقبول أحمد في كتاب ، عن العلاقة بين الهند والدول الاسلامية ، يقول إن من أسباب تأخر المسلمين ، فكر الغزالي الذي ركز على الاخلاق دون العلم ... ،

طه حسين ، من سنوات طرح الديمقراطية ، فحوكم ... ، لاتطلب الحرية من الآخرين إلا اذا كنت حرا ... ، الأمر يتطلب تضحية ... ، ندفع الثمن ... نموت ليحيا الآخرون ... الفلسطينيون يضحون ... ، المملكة هي الأساس وهي المؤثرة ، ولم تتحرك ... ،

فالأمور تحتاج شد ومواجهة ... ، ودائما نقول تجارب ... ، والتجارب مستمرة فينا ... ، الديمقراطية نجحت فى دول أخرى ، وفشلت عندنا ، لماذا ؟ هل عن كفار ومسلمين؟ ... ،

خالد محمد خالد ، يقول ، إن الأمة مصدر السلطات ... ، وأيضا الحاكم يجب ننتخبه ... تعدد الأحزاب ... صحافة حرة ... ، يقول ذلك ... ، إنه نظام الحكم فى الاسلام ... ، فلماذا لم يتحقق ... ؟ ... فلا تقول حركة اسلامية ، فكلنا جاهليون حتى تتحقق الديمقراطية .

{٦} بعد مداخلات الاخوان ، لم يبق الكثير لما يقال ... ، أعود الى ما ذكره {١١} ، وأشكر {١٢} الذى أنار الطريق أمامنا ، مما يؤكد الكثير من الأحداث ،

تساءلت ، لماذا اجتمعنا تحت هذه التسمية ، فحقا يحتاج وقفة ... ، ولكن أيضا قد يدخلنا فى مأزق ... ، فالتحدث عن الشورى يومين ، قد يوحى للآخرين أنها بديل عن الديمقراطية ، فقد يعطى ذلك تعزيز الهجوم الرجعى من الاتجاه الدينى على الديمقراطية ، وترجيح الشورى مع عدم توضيح الشورى وتحديدها ... ، فالديمقراطية محددة وواضحة ، إلا أن الشورى شىء جديد عليه خلاف قد يؤدى الى وقوعنا فى مطب .

بالنسبة لأسئلة محاور النقاش للجلسة ،

فإن الدعوة الى الشورى فى عدد من أقطار المنطقة ، ليست دعوة صادقة بمعنى المشاركة الشعبية والحرية والحقوق الانسانية ... ، فهى لايجاد صيغة ما لابعاد الشعب عن الديمقراطية الحقة ، فيجب الوقوف أمامها بحذر

دون تقبلها كما هى تلافيا للوقوع فى مطب خطير ... ، ويكفى تجربة مفهوم الشورى فى الخليج ... السعودية - قطر - البحرين .

وعما اذا كانت الشورى استجابة لضغط داخلى أم خارجى ... ، يخيل لى أنها استجابة لضغطين خارجى - كما ذكر {١٢} ، وداخلى ... ، اجتمعت مع ضابط أمريكى ، كان منذ ١٥ سنة فى البحرين واجتمع بالكثيرين فى البحرين وكتب كتابا عن التجربة البحرينية ، فقابلته بعد أن حضر الى البحرين لكتابة كتاب آخر عن التجربة الجديدة فيها ، فأكد لى ما قاله {١٢} ، وسألته ، لماذا تجربة الكويت بالرجوع الى الديمقراطية ، وتجربة البحرين الشورى ، فقال صراحة أن أمريكا تريد ذلك ... ، فالنظام كان ضد الديمقراطية كما كانت ... ، فأمريكا دفعت الى التطبيق،

وليس من الضرورى ضغط خارجى بقدر شعور النظام بعزلة شعبية ، فالاستجابة مركب من مطالبة خارجية وداخلية .

وفيما يتعلق بمجاراة الصحوة الدينية ، فقد تكون الصحوة كنوع من الاتجاه الدينى لأنه بدأ يقوى ويشكل خطورة على الأنظمة ، فالهدف التخفيف من هذا الاتجاه .

وبالنسبة الى التأثر بالتحولات العالمية نحو الديمقراطية، أرى أنه فى تحركها بعيدة عن الديمقراطية، وتشويه لها ، وإبعاد لها ، وتاريخ المنطقة يوحى بعدم المساءلة ... ، حتى ارتباط البدوى بالقبيلة ، قد يكون ارتباطا مصلحيا ، فلا خيار له فى الاعتراض.

يجب أن نكون حذرين للدعوة للشورى بأنها تعنى الديمقراطية ... ، وأود أن أسبق الجلسة الثالثة لأقول أنها لاتعنى الديمقراطيةفى ظل مايجرى فى الساحة حاليا.

{٧} مداخلة {٢} عن عدم تطبيق الشورى فى صدر الاسلام ... ، ليس هذا مهما ، ولكن نأخذ ما يتناسب من التاريخ .

{٢} سؤالى ... هل هناك مرجعية ، وهل هناك تطبيق لها ؟

{٧} المرجعية هى النصوص والمبادىء ، وليست تنظيما محددا للتطبيق ، فهى منهج عام تستند لمبادىء عامة ، مجموعة مبادىء لنظام الحكم فى الاسلام ، وقد تختلف فى التطبيق.

{٢} إنه جزء أساسى فى الموضوع ... أعطنى نصا واحدا يعنى تطبيقها كممارسة دينية .

{٧} المهم مفهوم القارىء ... فلن نرق ما لم يرق الفكر ...، هل هناك نص يمنع الرجوع الى الشعب ... النص بمن يحمله وينفذه ، مختلفون ... فعلينا الأخذ بالمفهوم الجديد للشورى ...، فالتركيز على مبدأ الأمة واضح فى الاسلام.

{١٨} لو بدأنا الجلسة القادمة كمدخل ورابط لما يعرضه د. النفيسى .

الرئيس : يحسن أن يستكمل د. عبد الخالق مايعرضه .

{٢١} لانص قاطع ، فكلها اجتهادات ... حتى الاجماع ... إجماع من ؟ أهل الحل والعقد ؟... فمن هم ؟ ... هل فى الحجاز؟ ... فى العراق ... فى مصر ؟ ... فهناك اجتهادات فكرية، ولكن عملية التطبيق للشورى منعدمة ، فالفكرة جيدة ولكنها اجهضت .

{٧} مهمتنا إعادة مفهوم الشورى ... ، نقطة تاريخية ... كان الدين يستغل لدى الكنيسة ، كانت صورة الله لديهم الحرية ، العدل ، المساواة ، فكان الهدف فصل الدين أى الكنيسة عن الدولة ، وهى إشكالية ليست لدينا ... ،

فيجب إعادة مفهوم الشورى ... ، والسؤال ... هل نستطيع إعادة توضيح هذه المفاهيم ؟

التغريب ... مفهومه الغربة ... الهروب الى الخلف أو الى الأمام ، فالتوجه الى أمس أو الغرب هو اغتراب .

لماذا الدعوة للشورى الآن ؟ ... إن الطرح موجود ، ونريد المشاركة فى صياغة المفهوم ، وتثقيف الأمة ، فلايطرح مفهوم واحد لها ، بل نضع فيه كل العناصر التى تفيد مشاركة الأمة فى الصياغة ... ، فليس هناك مفهوم جاهز للشورى ... ، فيجب النهوض والرقى بوعى الأمة لنصل الى ما وصلت اليه أوروبا ... ، ويمكن انطلاقنا من الدين ، ليس بطرح السلفية ،... هناك شق فكر وشق انتاج، فالمفهوم ليس قصرا على جيل واحد من الأجيال .

الرئيس : نشكركم على التوضيح والمداخلات .

وانتهى الاجتماع فى الساعة الواحدة والنصف ظهرا ،،،

الجلسة الثالثة

٤ - ٦ عصرا

الخميس ١٩٩٣/١/٧

رئيس الجلسة: الدكتورة موضي الحمود

الموضوع: مكان المرجعية الاسلامية في العمل السياسي الوطني

محاور النقاش:- المطروح الفكري في الحركة السياسية الوطنية (منطقة الخليج والجزيرة)

- موقف التيارات الاسلامية منه
- أهمية الحوار بين الحركة الوطنية والحركة الاسلامية

المقدم: الدكتور عبد الله النفيسي

الرئيس: بسم الله نفتتح الجلسة الثالثة والتي ستكون من شقين:

الأول، يشارك فيه الزميل الدكتور عبد الله النفيسي بالقاء الضوء على مكان المرجعية الاسلامية في العمل السياسي الوطني.

الثاني، نقاش حول ما يطرحه، بالاضافة الى محاور نقاش الجلسة الثالثة.

د. النفيسي رأيت أن ألقي الضوء على موضوع "مكان المرجعية الاسلامية في العمل السياسي الوطني"، نظرا لأهميته المبدأية، حيث تعلمت في علم السياسة مناقشة نتائج الظاهرات وليس الوقوف عند النظرية ... هذا الموضوع مطلوب بحثه اليوم وطرحه، حتى لانضيع في متاهات نقاش الديمقراطية أو الشورى.

من سنة بدأت قراءة الواقع أكثر من النظرية ... الحديث عن العلاقة بين الاسلام والديمقراطية ... أتصور لاجدوى فكرية لعدم الجدة فيه ... ، فالسلطة تستند على نص ، والثائرون يستندون على نص ، والمتقاعدون أيضا يستندون على نص ... ،

فلا نقتصر حديثنا عن الاسلام والديمقراطية ، لأن هناك قناعة لدى كثير من الاسلاميين بأن الاسلام يتجاوز الديمقراطية لو فهمناه فهما صحيحا فى مقرراته العامة ، فمن يتعمق فى أصوله وفقهه الشرعى ، فهناك عدد كبير من الفقهاء الذين يمكن أن تستمد منهم الثورة على هذا الواقع ونسخه ،

فأركز على هذا الموضوع ... ، كيف نجعل من الاسلام ، من حيث هو منهج ومشروع سياسى وتيار قائم ، كيف نولد منه حركة سياسية تدفع بالاصلاح السياسى المنشود ، دون الدخول فى حوارات معها أو تناقض معها ، ومنظورات الحركة السياسية الوطنية ورؤيتها عما هو فى كتاباتها عن الاسلام والاسلاميين .

مكان المرجعية الاسلامية فى العمل السياسى الوطنى

من الممكن أن يتحول الربط بين الاسلام والديمقراطية الى حديث مكرر لاقيمة له - فكريا - فى حال التوقف عند حدود التأكيد على نقاط التلاق بينهما وهى نقاط مركزية تبدأ بتقرير الحقوق السياسية للفرد فى ظل الشريعة الاسلامية والديمقراطية وتنتهى بأهمية وضرورة (تداول السلطة) وتوزيع (النفوذ والثروة)

على أسس عادلة تحقق مبدأ (تكافؤ الفرص) معمقة للاسلام - من منابعه الأصيلة - القرآن والسنة الصحيحة تفصح أنه يتجاوز فى تطلعه وتشوفه - من حيث هو مشروع سياسى - الديمقراطية بكثير ويخطو بجمهور المسلمين - طبعا فى حال التمسك الجوهرى لا القشرى به - الى آفاق من التحرر السياسى والاجتماعى التى لم تحققها كثير من المناهج والمشاريع السياسية فى عالمنا الثالث . ومن اليسير - بالنسبة إلينا - التركيز على التكييفات النظرية التى تؤكد (ديمقراطية الاسلام) أو (اسلامية الديمقراطية) وهو جهد قد بذله أكثر من كاتب وكتاب وفى الاتجاه الصحيح ، لكن ماهو مطلوب أكثر من ذلك بكثير .

ما يهمنا فى هذه الورقة هو (مكان المرجعية الاسلامية فى العمل السياسى الوطنى) أى كيف يكون الاسلام - بعد تقرير محورية علاقته بالديمقراطية - مولد لحركة سياسية تدفع بمجتمعاتنا المتخلفة نحو الاصلاح السياسى المنشود ؟ لانقصد بذلك أن تقف مهمتنا عند محاولة التوظيف المتعجل للاسلام فى حركة الاصلاح السياسى إذ أن ذلك قد لايحقق الأغراض التى نريد تحقيقها ، لكن ما نقصده هو أن تراجع الحركة الوطنية - وبالذات فى الخليج - منظوراتها إزاء الاسلام من حيث هو مشروع سياسى ومن حيث هو محرك فذ للجمهور . فمن الواضح أن الحركة الوطنية فى عموم الخليج متأثرة تاريخيا بروافد فكرية عربية تتميز برؤيتها الحادة للاسلام وملابسات ظهوره وتشريعاته . وبرغم أن هناك اتجاهات جديدة فى الفكر العربى (العلموى) برزت فى السبعينيات من خلال بعض الكتابات إلا أن ذلك فشل فى توليد اتجاهات جديدة فى رؤيتها للاسلام ضمن الحركة الوطنية فى الخليج

والجزيرة . ففى السبعينيات بدأت بعض التيارات القومية والماركسية العربية تشعر بالهوة الكبيرة التى تفصلها عن الجماهير العربية والاسلامية ، ولذا بدأت تلك التيارات تهتم بقضية التراث والدين لتأصيل موقفها من قضية لطالما كانت الشغل الشاغل للأمة العربية والاسلامية . فكتب طيب تيزينى كتابه الشهير (من التراث الى الثورة) وكتب د. عابد الجابرى (نحو رؤية تقدمية) وكتب د. عبد الله العروى (العرب والفكر التاريخى) وأخيرا كتب د. حسين مروة كتابه الذى أثار جدلا واسعا فى العالم العربى (النزعات المادية فى الفلسفة العربية الاسلامية) . وكانت كل هذه الكتابات تعالج قضية الدين الاسلامى وظهوره والتراث وتطوره من زاوية محددة وواضحة وهو اخضاع مادة الدين الاسلامى والتراث العربى والتاريخ الاسلامى لنظرية التفسير المادى للتاريخ HISTORICAL MATERIALISM الذى طرحها هيجل وتبناها أو وظفها من بعده ماركس أى تفسير التاريخ العربى الاسلامى - بما فيه الدين الاسلامى - وفق المنظور الرسمى والتاريخى للحركة الشيوعية . يبرز فى هذه الكتابات ما قدمه د. حسين مروة (الكتاب يقع فى جزءين ويشتمل على ١٧٩٩ صفحة) وهو فى رأيى أخطر وأشمل ما كتبه الشيوعيون العرب فيما يتعلق بتحديد موقفهم من المرجعية الاسلامية. من ضمن النتائج التى توصل اليها د. حسين مروة فى كتابه هى :

١- الاسلام مجرد استجابة موضوعية لما كان يقتضيه مجمع الجاهلية آنذاك من تغيير تاريخى لما كان يعانيه من تناقضات مادية حادة .(صـ ٣٨٠) .

٢- عقيدة القيامة واليوم الآخر هى عمليا إحالة للعدالة الى الآخرة وهذه العقيدة تستفيد منها قوى الاضطهاد الاجتماعى لأن الفقراء - كما يقول مروة - محتاجين الى حل مشاكلهم المادية بمعالجات مادية عاجلة وعقيدة القيامة واليوم الآخر لاتقدم هذه المعالجة (صـ ٣٨١) .

٣- تكمن وراء حركة الفتح الاسلامى دوافع اجتماعية ومادية أكثر منها دوافع دينية وحتى التسامح الدينى الذى اتبعه الفاتحون المسلمون مع المسيحيين كانت له قاعدته المادية وهى التقليل من عدد المسيحيين الذين يدخلون فى الاسلام كى لا تقل موارد ضريبة الجزية التى فرضت على غير المسلمين (صـ ٤٤٩) .

٤- معظم تشريعات الاسلام الاقتصادية (تحريم الربا والاحتكار وفرض الزكاة) كان الغرض منها تخفيف حدة الشقاء المادى عن الفقراء لا حل مشكلة الفقر ولاتعنى هذه التشريعات - فى رأى د. مروة - ان الاسلام ضد التمايز الطبقى أو أنه لايقر التمايز الطبقى (صـ ٤٥٨) .

هذه الخلاصات والنتائج التى توصل اليها د. مروة كان لها أصداء كثيرة فى تنظيمات الحركة الوطنية العربية ومن ضمنها الحركة الوطنية فى الخليج والجزيرة كما انعكست هذه الخلاصات والنتائج على علاقة الحركة الوطنية العربية عموما مع الحركة الاسلامية عموما بشتى راياتها ومسمياتها بما فيها بالطبع العلاقة بين الحركة الوطنية فى الخليج والجزيرة والتنظيمات الاسلامية فى ذات الاقليم وكان لهذا الأمر اسقاطاته الفكرية لاشك .

ونحن لن نخوض أو نناقش أو نرد - فى هذه الورقة - على خلاصات د. مروة فقد فعلنا ذلك فى كراسة لنا (على صهوة الكلمة) صـ ٤٤ - ٦١ ، لكننا نحب أن ننبه أن الحركة الوطنية فى الخليج والجزيرة مطالبة بمراجعة هذه الخلاصات وعدم الارتكاز عليها فى تحديد مكان المرجعية الاسلامية فى العمل السياسى الوطنى لأنها بذلك تضع نفسها فى حالة من التقاطع التاريخى مع الاسلام من حيث هو مشروع سياسى له قياداته وكياناته وقواعده الاجتماعية فى كل أرجاء العالم العربى والاسلامى من نواكشوط الى جاكارتا . ولنا فى هذا الأمر عدة ملاحظات:

١- إن عموم الأفكار التى طرحها د. مروة قد سبقه بها عددا كبيرا من المستشرقين الحاقدين على الاسلام والمسلمين والعرب أمثال كايتانى Caetani وفلهاوزن Wellhausen وفلوتن Vloten ونولدكة Noldeke ولامانز Lammens وديخوية De goeje ورينان Renan وجولدزيهر Goldziher وفون كريمر Von Kremer وغيرهم ، فكل الأفكار التى طرحها ليست أفكارا أصيلة بقدر ما هى إعادة عرض وشرح آراء مستشرقين ، هى أفكار غربية محضة مدونة فى كتب عديدة لهؤلاء .

٢- إن قضايا الديمقراطية والتحرر الاجتماعى لاتتحقق إلا اذا استندت الى ثقافة تحريرية - وصراعاتنا الدولية لمقاومة الصهيونية والامبريالية بثوبها الجديد لاتكتسب الصلابة المطلوبة بتبنى (المشروع الغربى) بأبعاده الفكرية والروحية والقيمية والنفسية والثقافية كما تتوهم بعض الزعامات والقيادات الفكرية والسياسية فى العالم العربى بل لابد من مشاريع وتكتلات اقتصادية وسياسية وثقافية وفكرية تقابل وتواجه وتتقاطع مع المشروع الغربى

والهيمنى . وينبغى أن نعى بأننا ننتسب الى مجتمعات تابعة فقدت استقلالها الاقتصادى والسياسى والثقافى منذ أكثر من قرن وأن الغرب مارس ضد شعوبنا ولغتنا وثقافتنا ومقدراتنا كل صنوف العنف والالحاف لحفظ موازين القوى العالمية لصالحه ، ونحن لانعادى الغرب من منطلقات دينية أو عرقية كما يتصور البعض، إنما ينبغى مواجهة مشروعه الهيمنى التوسعى المستتبع للشعوب ، والطامس لثقافاتها ، والمتحرك بنشاط خلال مايسمى بالنظام الدولى الجديد . ومن صور المواجهة تحقيق أكبر قدر من الاستقلال الفكرى والثقافى فى أدوات فحصنا لتاريخنا على الأقل ولانقول تاريخ العالم الذى من حولنا .

فيجب أن يكون لنا مشروع يقابل المشروع الغربى ... حضارة - ثقافة - فكر اقتصاد - سياسة - شىء أصيل من عندنا ، ننحته ... نتحكم فى هندسته لمواجهة مشروعات الغرب ... لمواجهة الامبريالية والصهيونية ... ، فما يدور فى فلسطين حاليا يدلل على ذلك ... من المهم جدا أن نعرف الغرب ونتتلمذ عليه ، ولكن لانكون زبائن ... نتعلم لغته ، آلات تقنياته ، ولكن لانكون زبائن دائمين لديه ، التلميذ يتعلم ، ولكن الزبون يشترى ... اليابان تعلمت منه وفاقته .

٣- لايتحتم علينا أن نعتبر مراحل الوعى الأوروبى نموذجا صالحا لنهضة مجتمعنا ولاينبغى أن يؤدى طغيان الرسالة الاعلامية الغربية الى حجب خصوصية الثقافة العربية والاسلامية كقاعدة صالحة لبناء

النهضة المطلوبة ، واذا فهمنا التنوير الأوروبى Renaiscance على أنه لحظة قطع مع التراث الدينى المسيحى ممثلا بالكنيسة التى كرست التخلف والجمود والاستغلال والاستبداد فى أوروبا فإن الاصلاح فى الوطن العربى لايمكن أن يتأسس إلا على التواصل مع الفكر الدينى وإعادة قراءته وبنائه .

لماذا دائما يطرح علينا فى المنطقة - بالمقياس والمسطرة - مراحل التاريخ الأوروبى ... الكنيسة - الصراع - الفصل بين الكنيسة والسلطة ، ليكون نموذجا للقياس... لماذا نستعير حتى أدوات أنفسنا من الخارج ، من قراءة تاريخ الفقهاء والعلماء فى منطقتنا ، ستجد أن الثورة والاصلاح والتحرر بدأت وطلعت فى وقت كان الغرب يمارس الطفولة ... فالمهم أن نفرز وسائل أخرى ، فنحن لاننظر اليهم عرقيا ، ولكن ننظر الى أن هناك مشروعا هيمنيا لهم يدخل من باب الاقتصاد ... التحكم فى التقنية ، فى أموالك ، فى لغتك ...

٤- إن أى فصل بين الاسلام والانسان فى المنطقة عندنا بالذات هو إخراج للاسلام عن بوتقة الفعل والتأثير وهو فصل بين الله والعالم وبين الخالق والمخلوق ، فالاسلام لم يأت غاية فى ذاته إنما أداة للانسان لتحقيق وعيه واستبصاره بذاته وتكامله وتواصله مع الكون كله ، لذلك نجد أنفسنا متناقضين - فى مستوى المدخل - مع المقولة التى كررها د. مروة أكثر من مرة بأن الاسلام جاء فى مرحلة معينة ليلعب دوره كاستجابة موضوعية لواقع مادى فى الجزيرة وأنه بانقضاء تلك المرحلة فلا دور له بعد ، إن تبنى

الحركة الوطنية العربية سواء فى عموم الوطن أو الخليج والجزيرة لهذه المقولة من شأنه أن يضعها فى حالة تقاطع مع الاسلام وما يمثله من طاقة تحريرية عظمى ومخزون نفسى وتراكم معرفى للجماهير العربية والاسلامية .

لذلك ، يجب علينا فى الحركة الوطنية وفى المنطقة ، مراعاة أن الاسلام ليس المسيحية ، فهو طاقة تحريرية عظمى ، مخزون كبير ، وإلا لن يكون هناك زخم ومحرك للجمهور ... قد تلقى محاضرة رفيعة فى مسجد لن تؤثر فى الجمهور ، ولكن محاضرة دينية يستجيب ويتفاعل معها الجمهور ... ، فمن باب العمل السياسى ، ينبغى أخذ ذلك فى الاعتبار ... فكل هذه التيارات الاسلامية ، بالرغم من عيوبها واخفاقاتها ومشاكلها ، ستتزايد لأنها تستمد قوتها ووجودها من الاسلام .

٥- إن تبنى النموذج الغربى - كنموذج تنموى - أقحم مجتمعاتنا العربية والاسلامية فى عملية شديدة التعقيد وباهظة التكاليف الحضارية والأدبية والمعنوية أدت فيما أدت اليه لتمزق اجتماعى وغياب الأهداف الأساسية واهتزاز المنظومة القيمية الأساسية التى توارثناها وكانت تشكل عامل استقرار وتثبيت لتربة مجتمعاتنا ، بل إن الغرب نفسه بدأ يطرح التساؤلات الكبيرة حول جدوى نموذجه فى التنمية بما فيها أبنيته السياسية (إقرأ إن شئت كارل منهايم فى كتابه الثمين (تحليل لعصرنا Diagnosis of our time) أو ألفين توفلر فى كتابه (الموجه الثالثة The third wave) لأجل ذلك نقول

أن علينا أن نفهم الغرب لا أن نذوب فيه ذلك أن قادة الغرب من سياسيين ومفكرين ومنظرين ادركوا أن إحكام قبضتهم على مجتمعاتنا يتطلب ما هو أبعد من الاحتلال العسكرى - كما يقول منير شفيق - لقد ادركوا أن الأمر يتطلب تحطيم أسس المقاومة الداخلية واقامة أسس لتبعية دائمة ومقيمة أى تحطيم المقومات العقيدية والفكرية والحضارية والأنماط المعيشية والانتاجية لبلداننا وإحلال مكونات أخرى موازية تشكل أساسا للتبعية الدائمة المقيمة .

على ضوء هذه الملاحظات - نعتقد - أن الحركة الوطنية العربية (والخليجية) ينبغى أن تصيغ عملها السياسى وتنسج علاقاتها السياسية بالحركة الاسلامية - والأخيرة - حركة نامية متصاعدة ومتصدية وجماهيرية مهما اعترى تشكيلاتها حاليا من ثغرات كبيرة على مستوى الفكر والتنظيم والتحرك .

من هنا ، اقول إن أولوية اليوم كمنتدى ، أولوية النضال الثقافى ، والتفاهم بين التيارين العلمانى والاسلامى ، فلا ينفى أى منهما الآخر ، ولعل لقاء كهذا يوفر فرصة فى هذا المجال ، للوصول الى خلاصات جديدة تخدم الحوار والالتقاء بدلاً من صدام بينهما .

وفى رأينا أن (الديمقراطية وحقوق الانسان الأساسية) من الممكن أن تشكل قاعدة أساس لقيام (عمل جبهوى) وفق المنظور الذى طرحناه سالفا وليس بمعزل عنه ، وتبرز فى هذا الصدد عدة نقاط :

١- أن الحركة الاسلامية فى عمومها لاتستطيع ان تفصل الديمقراطية بصيغتها الحالية المطبقة فى الدول التى تتبنى الحياة البركانية عن (المشروع الغربى) فهى متصلة فكريا وتنظيميا بالغرب ولذا نلمس أن الحركة الاسلامية برغم انخراطها فى التجارب البرلمانية (مصر والأردن والسودان والكويت كأمثلة) إلا أنها تشارك من باب (سد الذرائع) لامن باب الايمان بـ (النهج) نفسه .

والحركة نشيطة فى هذه الدول فتستطيع حشد الجمهور ، ولكن ثم ماذا ؟ هناك حوالى ١٦ -١٧ عضوا فى مجلس الأمة الكويتى ، ولكن عندما وصلوا ، تبين صعوبة تجاوبهم مع التوجهات الأخرى ، لعدم وجود أرضية ممهدة لثقةمتبادلة.

٢- أن الحركة الاسلامية تتحفظ بوضوح على فكرة الاحتكام الى المرجعية الغربية خاصة وأن فى الغرب منظمات بدأت توزع وتمنح وتمنع شهادات حسن السير والسلوك لدول العالم الثالث فى مجال حقوق الانسان لا بل إن المجموعة الأوروبية أخذت تتبنى هذا المنهج فى قبولها أو رفضها لطلبات الانضمام اليها وفى الواضح الازدواج السياسى فى تطبيقات هذا الأمر .

٣- هل للديمقراطية شكل واحد أو محدد ، نقصد أنه هل ينبغى أن نطبق الديمقراطية بنفس صيغة التطبيق فى الغرب ؟ فقد تسمح أوضاع بعض الدول بقيام أحزاب سياسية وقد لاتسمح الأوضاع القبلية أو الطائفية بذلك فى أقطار أخرى حيث ستكون سبيلا الى مزيد من التمزق والتفتيت ، ثم أين هو سقف الممارسة الديمقراطية التى قد تصطدم فى بعض الزوايا بمقررات شرعية محددة ؟

فى المجتمع الغربى ، كثيرون فى الشارع السياسى ، لايهتمون بما يدور داخل البرلمان ، لأن هناك نظاما مؤسسيا ، وليس الأمر كذلك هنا ، مما جعلهم يتساءلون عما اذا كانت الدمقراطية ستطبق فى الخليج أسوة بالغرب ، أى ستتجاوز الاسلام .

٤- لكى يتأسس الحوار بين الحركة الوطنية فى الخليج والحركة الاسلامية فى ذات الاقليم أتصور أنه ينبغى على الطرفين مراجعة مواقفهما إزاء الآخر فى ضوء التحولات العالمية والعربية والاقليمية التى تتطلب وتستدعى هذه المراجعة والمدارسة ، ومن هنا نقول كبداية لهذه العملية التى تتطلب شيئا من السعة النفسية والفكرية ينبغى أن تعطى الأولوية للنظال الثقافى اذا جاز التعبير : فمطلوب من الحركة الوطنية إعادة قراءة الاسلام من حيث هو مشروع حضارى وسياسى ومخزون نفسى وتراكم معرفى عند الجمهور - مادة أى حركة للتغيير ، ومطلوب من الحركة الاسلامية مراجعة موقفها إزاء التعددية السياسية باتجاه الايمان بشرعيتها وذلك للانضواء المعرفى الفعلى لها لا التعايش التكتيكى السياسى معها .

أتصور أن الجامعات فى الخليج ، أصبحت مؤسسات قائمة ذات تأثير اعلامى وتربوى ، واذا لم تستثمر الحركة الاسلامية قواها فى الجامعات ، وتثير الجمهور الواعى لحقوقه ومهامه التاريخية ، فإنها ستظل مرتهنة فى تنظيمات سرية .

الرئيس : إنها تتضمن مجموعة من الدعوات :

- الدعوة الى إعادة النظر فى بعض المنطلقات لبعض المفكرين فى الحركات الوطنية والاسلامية
- تبنى نموذج مغاير للنموذج الغربى حتى يمكن اثارة حوار بين الجانبين .
- الدعوة للحوار والالتقاء بين العلمانيين والاسلاميين .

الموضوع مطروح للنقاش، وهناك محاور نقاش الجلسة الثالثة وهى :

١- الشورى : مشورة أم مشورة ومساءلة .
وهل صلاحياتها استشارية بحتة أم تشريعية أيضا .
٢- هل الشورى تعنى الديمقراطية .
٣- هل هى ديمقراطية النخبة أم ديمقراطية الحاكم .
٤- تجارب السعودية وقطر وعمان ... والتوجه الجديد فى السعودية والبحرين نحوها .

{١١} ملاحظتى من طرح د. النفيسى ، إنه تكريس للنغمة التصادمية التى كنا نسمعها فى المدارس بين الشرق والغرب ، والى حد ما بين التوجهات السياسية ... الشرق المسلم والغرب المسيحى .

كذلك لاحظت التركيز على الخصوصية الاسلامية ، على الأخص الثقافية ، ربما ينم عن عقدة نقص عشناها سابقا من التعامل مع الغرب ، وربما وكأننا أقل منه ولا نستطيع مجاراته .

كذلك لمست أن الطرح فيه مجاملة سياسية لكسب الشارع، ولذلك نطرح البديل ، خاصة فى علاقتنا مع الغرب ، مع أننا شركاء فى العلم والثقافة والاقتصاد والتكنولوجيا

والتبادل التجارى ... ، فيجب التركيز على وجوب الايمان بالاعتماد المتبادل ، والتعاون لضيمان التنمية والاستقرار الأمنى ، وإلا تكون عزلة وقبلية بين الجهتين ، قبلية غربية وقبلية شرقية ، ثم التخلف الاقتصادى والثقافى .

{١٦} أشكر د. النفيسى على ورقته ، لأنها بداية لحوار بين الاسلامية والقومية ، وليست بالضرورة علمانية ، فكلها تصب فى خانة واحدة لمقاومة المستعمر اقتصاديا - سياسيا - ثقافيا ... فهى مداخلات جديدة ، وإن ماطلبه فى الأخير من ضرورة تنازل طرف الحركة القومية ، استشعر أيضا أن التنازل مطلوب كذلك من الطرف الآخر ، أى من الطرفين .

وصباحا أشرت الى أن من مآسى الأمة ، أن كل منهما يعتقد أن الحل فى يدها ضد الأجنبى ، فاعتقدت كل منهما أنها قادرة وحدها على حل مشكلات الاستعمار ... ، أعتقد من منظارى ، أنها مكملة وليست متصادمة ... ، فمشكلة الجمهور الاسلامى - كما أشار - اذا خطبت فى مسجد وذكرت الله يثور ، واذا محاضرة علمية لايتأثر .

من مشاكل واجهناها فى أزمة الخليج ، أن بعض القيادات الاسلامية بررت وقوفها خلف نظام العراق ، وقالت أنه تمشيا مع ضغط الجماهير ... ، فبدلا من أن تقود الجماهير ، انقادت وراء الجماهير ، وكذلك العلمانية ... ، فهل مسئولية القيادات ، مطلوب منها قيادة الجماهير أم الانقياد لها ؟ ... فالمعضلة التى يجب اهتمام القيادات بها ، هى الارتقاء بثقافة الجماهير ... ، فنحن فى عصر نرتقى فيه علميا ، ولكن نتخلف سياسيا ... ، يحذرون من كل ما يأتى من الغرب...،

ولكنهم لم يقرأوا التاريخ ، فالارتقاء الثقافى والعلمى للعرب لم يكن إلا من الاحتكاك مع الثقافات الأخرى ... الفلسفة اليونانية والهندية ، وهناك من رأى تكفير ابن رشد وابن سينا ... فالموقف من الغرب ليس قضية ... فنحن فى كوكب واحد ، فكيف يكون التعامل اذا اتخذ الغرب موقفا معاديا ؟ ... فالفرس والهند سبق أن اتخذته من قبل ، ولم تنقطع العلاقة معها ... فالعداء قديم ، ولكن يجب أن نكون حذرين بالنسبة الى الامبريالية والصهيونية ... ، فيجب أن تأخذ القوى الاسلامية ذلك فى اعتبارها ... ، فالعداء قديم ، ومع ذلك كانت العلاقات الثقافية والحضارية مستمرة .

{٩} اتفق مع د. النفيسى فى أهمية الطرح الاسلامى ، وأن تكون المرجعية اسلامية فى الطرح ، فهذا أساسى ... ، ولكن نقاط أثارها {١١} و {١٦} ، فليس المطلوب تنازل الحركة الوطنية فى الواقع ، فإن المغالاة والبعد بالذات هى ممن يطرحون الطرح الاسلامى ، وقد لايكون هو الاسلام ... فمن الصعب أن يكون هناك حوار ما لم تكن هناك مصطلحات معنية ، لأن لديهم مدونات أدبيات فى السعودية تكفر العلمانية ... ، يقولون كيف نحاور "وأنا أقول كلام الله وأنت تقول كلام بشر" ، فأرى أن يبدأ الحوار من الاسلاميين ... ، لأن من يصل السلطة باسم الاسلام ، يرفضون بعدها الحوار ، ويصعب أن تتحدى ما يطرحونه من خلال السلطة إلا بحركة أخرى تحتاج سنوات ... فأرى أن أى مسعى سياسى يرتكز على الاسلام ، ولكن المشكلة فى بعض من يدعون الاسلاميون .

{٧} ما طرح عن كتاب حسين مروة ... ، قرأته قراءة مختلفة ، وكأننا نقرأ حركة المسلمين فى التاريخ وليس حركة الاسلام ، فهو انتاج المسلمين خلال فترة معينة ، فلا نستطيع أن نطابق بين الاسلام كعقيدة مطلقة ، وصياغات ونماذج معينة فى فترات معينة ، ونقول إنه الاسلام ...، إن النص اللغوى كائن حى قد تختلف مضامينه فى ضوء ظروف مختلفة ، وكذلك وفقا للنظرة ... ، فمروة ينتقد مسلكا تاريخيا ... هذا حدث فى فترة معينة برؤية معينة ... عدم دخول فى الاسلام حتى لا يقل الدخل ، فالحكم غير المبدأ ... فإنها نزعات وقراءة للتاريخ قراءة مادية ، فينبغى أن نعترف بنسبيتها ، لأن العلمانى هو انسانى ، والاسلامى يؤمن بالعلم وليس بالغيبيات ، فكل التحليلات مادية ميتافيزيقية . أيضا تكلم عن عنصر آخر ، مفهوم التحريم والتجريم ، فأمور محرمة فى الاسلام ولكنها ليست مجرمة ، فالخمر محرمة وعليها الحد ، ولكن الربا أيضا محرم ولكن لاتجريم له .

أحيل الى كتاب د. حسن حنفى "من العقيدة الى الثورة" ، تناول فيه نظرية المعرفة ، التوحيد ، الامامة ، النبوة ، المعاد ...

{١٢} تكلمت عن الزيمى "من التراث الى الثورة"

{٧} لايمكن الفصل بين الشرق والغرب ، فأصبحت السياسة متداخلة ... كلنا - كدولة - نملك نصيبا فى الشركات العالمية ، فاختلطت ... فهى نظرية لامكان .

{٣} أشكر د. النفيسى ... محدث بارع ... فياليت لدى الاسلاميين مجال للحوار ... أرفض اعتبارنا قسمين علمانيين واسلاميين، فكلنا اسلاميون ننتمى الى الاسلام

هوية وحضارة ، ولكنهم يخوضون لرأى معين وتوجه معين ... فكلنا مسلمون ، فالتسمية (علمانيون) ظالمة ... قد نختلف فى التفسير ولكن لانخرج عن الملة .

الحوار فى السعودية ... حاولنا ، ولكنهم لايجادلون بالحسنى ... فقالوا ماحضرنا إلا لندعوكم للاسلام ... وعندما تطرح بعض نقاط ، يفسرونها تفسيرا معينا ... نحن لانرفضهم ... هم الذين يرفضوننا ... فالطرف الآخر هو الذى يرفض ... مثل كارثة السعودية ... تسمع أشرطة غريبة "ياخادم الحرمين آن أوان السيف يا خادم الحرمين ... ، ... فالطرف الآخر هو الذى يرفض ، والحل هو أن يعتبروا أنفسهم تيارا من تيارات وليس الأوحد ، وإلا تعتبر كالغاشية .

وأيضا يحذرهم فى ضوء التجارب ... مثلا التجربة الايرانية ... تحالف وخلع الشاة ، ثم بعد ذلك أتى وقضى على التيارات الأخرى .

{١٣} ما أشاره د. النفيسى ، لاشك نقاط هامة جدا ، خاصة وتنتهى الى متابعة الخطوط الفكرية على الواقع العملى ... الحركة السياسية بأطرافها المتعددة ... التيار الاسلامى ... العلمانى أو الوطنى ... ، فلا خلاف فى الواقع على نقطتين :

١- عدم تحبيذ استيراد نماذج جاهزة لغرسها فى المجتمع ... نماذج فكرية أو تنموية .

٢- ضرورة التعاون بين التيارات السياسية ، على اختلاف انتماءاتها ، كشرط لاحداث التغيير المطلوب.

لكن موضوع أنه لايمكن استنهاض قوى تمرد لدى الجمهور إلا بخطاب اسلامى من نصوص الكتاب والسنة ... ، اعتقد أنها مقولة تحتاج الى فحص ... ، يمكن القول بأن الخطاب لايتصادم مع عقيدة الجماهير ... صحيح ، ولكن لماذا نشطب قدرة الخطاب العلمى دون أن يكون حسب مواصفات الخطاب الدينى ، ولكن يكون لصيقا بالواقع ... ، فيمكن استخدام المعرفة بشكل عام ... القوانين العلمية يستعملها المثقفون فى تفسيرها مع ربطها بواقع الجماهير، فيكون غرسها بشكل طبيعى ولايتصادم مع العقيدة والتقاليد ... بعض نماذج ... ثورة الجزائر لم تأخذ الطابع الاسلامى ، حركة عبد الناصر ... الخطاب الناصرى كان وطنيا قوميا اسلاميا ، ولكن اعتمد فقط مخاطبة مايحس به الجمهور ، فلم يكن خطابا اسلاميا بهذا الوصف، والاخفاقات فى الخطاب الناصرى والحركة الناصرية ، كانت فى التنظيم ... فى البنية التنظيمية ، ولكن من الصعب القول بأنها اخفقت فى مخاطبة الجماهير .

أيضا لو نظرنا عالميا ... ما وتسى تونج - نهرو - هو شىء منه ، واءموا بين المنهج العلمى الغربى وواقع مجتمعاتهم ، فلم يكونوا أغرابا فى مجتمعاتهم ... فهل نحن نختلف ، ولانستطيع الاستفادة من التراكمات العلمية والثقافية ... فصعب القول بأن الجماهير العربية لاتتحرك إلا بخطاب اسلامى ... ، كما لايمكن القول بأن فشل هذه الخطابات لأنها أخذت بالخطاب الاسلامى فقط...، سبب التصادم بين الحركة الاسلامية والوطنية ، أنه فى الوطنية يمكن نماذج الناصرية والقومية ، ولكن فى الاسلامية ، يصعب تحديد ، لأنها مختلفة ومتباينة فى توجهاتها .

التصادم كان لمواقف عملية نتيجة لتفسيراتها ، ولكن أيضا مواقف التعاون أو التعارض مع السلطة ... ، النظرة الى الملكية مثلا ... حل المشاكل الاجتماعية ، فمنطق القوى الأخرى أنها تعتبرها نقاطا غير نقاط اللباس ... إطلاق اللحية - الربا ، فكلها قضايا مثارة ، ومع ذلك لم يكن لها تغيير ، فمازالت معروضة على مدى الزمن ، وتختلف حسب السلطة ... (سهرة فى هيلتون كلهن محجبات) .

التعاون فيه اشكالية ، لأن الحركة الاسلامية ... المظلة واسعة بحيث تفسر كل شيء دون تحديد ... ،

هناك تعاون - فوق حده الأدنى - بسبب مجلس ١٩٨٥ ، فلولا تعاون الجماعات الوطنية مع من يدخلون تحت مظلة التيار الاسلامى ، ماعادت الديمقراطية ، ولكن ، لو هناك تعاون منظم بينها فعلا ، كان يمكن التأثير فى السلطة التنفيذية أكثر ... تأثير فى تشكيل الحكومة مثلا ...، فما زالت هناك شكوك بينهما ... ، قالوا إن هناك بعض جماعات اسلامية يرون أن التعاون مع السلطة أفضل من التعامل مع الحركة الوطنية ... ، فهناك مساحة من الخلاف فى تفسير الاسلام ، وليس على النظرة الى الاسلام كمنهج .

أقر بأن هناك كثيرا من الحصيلة المفهومية لدى القوميين والوطنيين ، فيه ميل الى استيراد مفاهيمة غربية ، ونقص كبير فى قراءة التراث قراءة صحيحة ... ، وهذا صحيح ... قوميون واشتراكيون فى حاجة ماسة الى استيعاب جيد للتراث ، قراءة سليمة غير منحازة ، ليكون لهم تأثير .

{٢} أثار الكثير من الشجون، ويصعب مناقشةكل نقطة... فـ{٩} دعا الى حوار مع الاصوليين ... فالاشكالية تكاد تكون واحدة ،

من ٢٠ سنة ، طلب منى القاء محاضرة عامة فى الادارة العامة ، بعد المحاضرة ، بدأ أحدهم يشتم لانى تكلمت عن الادارة فى الغرب ، وكان عليهم أن يأخذوا منا وليس العكس ، وفتوقفت من وقتها ... ، لذلك اعتقد أن الانتكاسات التى حاقت بالأمة علقت على الوطنيين ، وبأنهم ديكتاتوريين ومتسلطين ومتسلقين ... ، فلماذا هذا التعسف الدكتاتورى حتى أنه يمارس فى الشارع ، فكيف لو وصلوا الى السلطة ... ، ليس هناك مجال للتحاور ... ، منذ ٢٠ سنة لم تكن بارزة على السطح بهذا العنف ... فمسألة الحوار تكاد تكون مستعصية ... السعودية لها خصوصية خاصة ... ، فى غيرها قد تتحرك تيارات أخرى ، أما عندنا فقط الاصوليون .

مسألة الحوار تعبير عن نضج حضارى ، لو كان هناك لما احتجنا أن يحاور بعضهم بعضا ... ، أثار النموذج الغربى ، وكأنه علينا ألا ننظر الى ديمقراطية الغرب ، حتى لاتعتبر رمزا مرفوضا ... ، لماذا ننشىء جامعات ، وزارات ، شركات ، بنوك ... لوائحنا الادارية كلها على النمط الغربى ، مع أننا فى التطبيق نلغى الحكمة منها ، ونأخذ بالشكل دون الجوهر ... ، اذا وصل الى مايمس السلطة ، يعتبر مرفوضا .

كمثل ، اليابان والتنمية ... عندها تجربة الغرب ، فهل هى غربية أساسا أم نموذج مع التطوير ؟ ... لو أفلحنا فى تقليد النموذج الغربى فى التنمية لتطورنا ... فنحن لم نفلح فى هذا ولا ذاك .

{١٤} أكثر من مرة تتباين المفاهيم بيننا ... قد نحتاج ندوة أخرى ... ، النفيسى كالعادة يثير التحدى ... هناك استفسار من خلال مسلمتين :

١- التصادم أو الاختلاف بين الفكر الاسلامى وغيره مستمر الى يوم القيامة .

٢- الحضارة العربية الاسلامية وانفتاحها لم يكن إلا من خلال انفتاحها على الحضارات الأخرى ... فإنها كانت بوتقة للقاءات حضارات أخرى .

فإذا سلمنا بذلك ... فهل هو نذير أم ماذا ؟

{١} د. النفيسى ليبرالى ، فهو يمثل اجتهادا يؤمن بالتعددية داخل الفكر الاسلامى ، دائما ذلك يتكرر ... وكان فى المؤتمر الاسلامى فى القاهرة .

إن الموضوع يمثل ضغطا نفسيا فكريا :

- نعيش سقوط مشروع النموذج الماركسى - القومى (الناصرى - البعثى - تحرير فلسطين ... ، أيضا النموذج الاسلامى ... ايران - السودان ... ،

فإذا كان هناك نموذج معين ، فكل منها فشل...، فلا يحل الاشكال تيار منفصل عن الآخر .

- هذا الحوار مع غياب مشروع تنموى لتحديد أوجه الخلاف والاتفاق ... فهذا مشروع غائب .

- نربط فى تجارب بسيطة ... تجربتنا فى الكويت ليست قضية حوار ، فهى قضية مشتركة ... ليست فقط عودة الديمقراطية ، وإنما لقاء وتفهم كل الآخر .

فإذا طرح حوار بين مجموعات من الاسلاميين دون مرجعية ، فإنهم يختلفون ... الخمينى - بن باز - الغزالى من الأردن - الاخوان - سيختلفون ، فيجب الكلام على نموذج معين ... ، مثلا نموذج الجامعة وتطويرها ...

أشار {٣} الى أننا لانرغب فى نموذج ايران ... ستكون مكلفة جدا ... سلاح كثيف وقتل (٥٥ بليون دولار على السلاح) ... فإذا صدام جديد سيكون القتل .

هناك لعبة السلطة فى اللعبة السياسية ... ضرب التيارات بعضها ببعض ... اسرائيل مع حماس ضد المنظمة ، وتدفع الثمن ... ، السادات مع التيار الاسلامى ... ، نفس القوى التى استخدمت الدين ، تعانى من النتيجة ... فالكل سيدفع ...

السرعة فى تنفيذ مشروع واقعى براجماتى ، سيقلل التكلفة ، وإلا ستنفرد فينا القوى لضرب التيارات بعضها ببعض ... فى مصر ضربهم ثم يأتى من يضرب .

المخرج ، أن الانسان انسان بصرف النظر عن لونه أو جنسه ... فلكل رأيه ، فالمشروع هو صندوق الانتخاب ، وهو خلاصة تجربة انسانية ، والاغلبية ترجح ، والاكثرية تحترم الاقلية ،

فإذا رجعنا الى مرجعية نصية ، لن نصل الى شىء ... ، فالاتفاق على فكرة تنموية محددة تصل الى نتيجة واقعية .

{١٨} أشكر د. النفيسى ... إن ورقته تثير الفكر والجدل ...،
فكرة المرجعية الاسلامية ... يبدو أن الالحاح أو الحوار يختلف من منطقة الى أخرى ، والأولويات ثلاث نقاط :

- ماهية المرجعية الاسلامية
- رفض المفاهيم الغربية
- شروط الحوار بين الطرفين

بقدر قراءتى المحدودة فى الدين والتراث ، يجب التمييز بين الاسلام كعقيدة (العبادات) ، والاسلام التراثى (المعاملات - الاقتصاد - السياسة ...) ، الأول مفروغ منه ومسلم به ، فلا خلاف عليه ... ، أما الآخر فمفتوح للاجتهاد ... ، فالمرجعية الدينية والعقيدة لاتخضع للاجتهاد ، أما المرجعية الاسلامية فى جانبها الثقافى ، يجب أن يكون مفتوحا لاجتهاد ... ، والمهجية الغربية يصعب رفضها كلية ... ، فهناك علوم تعتبر انسانية ، فالعلوم الاجتماعية ليست غربية ، فهناك من يقول بأسلمة علم النفس والاقتصاد ... ، ففى مناقشة، قال أحدهم بأسلمة الاقتصاد بالغاء الفوائد كربا ... ، وعند مناقشة نظريات التنمية والاستثمار والانتاج ، رأينا أنها لن تنجح برفضها كلية ، فيجب الملاءمة .

للحوار شروط قاسية ... تحتاج حرية للتعبير ، فبدونها لايعتبر حوارا ... كيف تتحاور فى غرف مغلقة وبدون أرضية ... ، فنقطة الانطلاق لقاعدة حوار مثمر :

١- المطالبة بالحريات الأساسية ... حرية التعبير

٢- المشاركة السياسية ... إقرار بأن الشعب مصدر السلطات فى دستور ، وتحديد السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، والفصل بينها .

فبدون حريات مضمونة لن يكون للحوار جدوى ... إذا لم يرغبو فى تسميتها ديمقراطية ، يمكن تسمية أخرى ، ولكن مع تطوير علوم جديدة ، فإن أسلمة العلوم ستفشل ، ويستمر الخلاف مما ينعكس على الأنظمة .

د. النفيسي: إنى سعيد بأن ماطرحته أثار رغبة الاخوان .

{١١} طرح نقطة أجدنى أختلف معه فيها ... قال أننا مع الغرب ، وأننى صورت بأننا لسنا شركاء مع الغرب ، فى حين أننا شركاء فعلا ... ، أتمنى أن تكون علاقاتنا شراكة وليست تبعية ، فنحن دائما علاقاتنا تبعية ... اليد السفلى وهم العليا فى كل شيء ، حتى استثماراتنا ... الجيش ... ،

القول بأن ماطرحته يؤدى الى العزلة ، هذا من الرسالة الغربية التى يركزون بها علينا ، من الكم الهائل الاعلامى بأن الغرب هو الـ Univesal ... فما أقوله احتمال وارد ، بأن ينشأ نموذج غير غربى ، يتعايش معه وليس الغائه .

{١٦} يبدو فهمنى خطأ بأننى أدعو الى رفض كل شيء من الغرب ... ، فأنا تعلمت فى الغرب واستفدت ، ولكننى متخوف من الاقبال على الغرب على اطلاقه ... ثقافة ، علما ، عادات ، تشكيلا ... ، فيمكن أن يشكل ذلك خطورة على البلد مستقبلا، فالمدارس الخاصة تعتبر جزءا خطيرا، لأنه سيؤثر مستقبلا على التواصل مع أولادنا ، بمناهج مختلفة ، بروحية مختلفة ... فقد يعانى أولادنا مستقبلا فى وحدتهم الوطنية ، ... لماذا المشروع الغربى بالذات؟ ... فهو مارس على مدى التاريخ صنوف القمع والسلب ، استعمارا ... ، وحتى أولادنا هناك يتأثرون ... المشروع الغربى ولد العنصرية ... البوسنة والهرسك ... فلماذا لاينشأ مشروع لدينا يستفيد من ذلك ؟

{٩} كأنه فهم أننى ألوم الحركة الوطنية فى عدم الحوار ... ، ولكنى لا ألوم أحدا ، وكل ما أطالب به ، أن يتمكن الاسلاميون والوطنيون - فقط لتيسير النقاش، أن يتكلم الطرفان مع بعضهما لما يخدم المنطقة .

{٧} أشار الى أن له قارءة أخرى لكتاب مروة ... ، فإنى أخذتها بالنص من كتابه صـ ٣٨١ ، فلم آت بشىء من عندى ، فقراته من يومين .

مواجهة مع الامبريالية ، أبدا ، نحن أدوات تابعة للامبريالية ، فنحن شعوب مستغلة وتابعة ، أما الغربية، أمريكية ، انجليزية ، فرنسية ... تضطهد ثقافتنا وتستغلنا لمصلحتها ...، وهذا يجب مواجهته ، على الأقل، بأن يكون لنا حرية اختيار ما فيه مصلحتنا .

{٣} أثار مشكلة الاتصال مع الاسلاميين فى السعودية ، فهناك حركات اسلامية ممتدة على مدى العالم الاسلامى حتى اندونيسيا ... ، فلا ينسحب نموذج على الجميع ... ، ففى الكويت جرى حوار كان جيدا وحقق نجاحات ... ، نموذج ايران والحوار فيها قبل الثورة ، بين الاتجاهات الدينية والوطنية (حزب تودة) فرضته مقتضيات الساحة السياسية ، فليس فيه خروج على التنسيق ، وكل ما هناك أنه بعد وصول الخمينى وتأصلت الثورة ، واضح أن الشارع كان له لون معين ، فكان ذلك على حساب القوى الوطنية وتودة ... ، فلا ينسحب ذلك على دول الخليج .

وانتهى الاجتماع فى الساعة السادسة مساء ،،،

الجلسة الرابعة

٦,٣٠ - ٨,٣٠ مساء

الخميس ١٩٩٣/١/٧

رئيس الجلسة: الأستاذ عبد الملك الحمر

الموضوع: التجارب السياسية فى الديمقراطية والشورى فى دول مجلس التعاون

الرئيس: بسم الله ... نبدأ بالتحدث عن تجارب دول الخليج ... البحث عن نموذج ارشادى لتطبيق الشورى الديمقراطية فى الخليج ،

وهل هناك مؤسسات للعمل من خلالها للوصول الى الديمقراطية الشورية .

فيحدثنا {١٩} عن تجربة قطر

و {٢ } عن تجربة السعودية

و {٦ } عن تجربة البحرين

و {١١} عن تجربة عمان

و {١٢} عن تجربة الكويت

{١٩} فى قطر وضع خاص بحكم صغر المساحة ، والسكان ٥٥٠,٠٠٠ منهم ١٣٠,٠٠٠ قطرى ، وعلاقات أسرية قوية ، فالمفروض أن يكون الحوار سهلا ، لاسيما وأن من تتحاور معه إما من العائلة أو صديق أو زميل دراسة ... ولكن اذا رصد التيار الدينى ، نجد أنه مغلق ، مثلا ، من يملك حق

التفسير الديني ... ، في فترة من الفترات، كانت اندفاعه للجهاد في افغانستان، مما أثر على الأولاد ، فشكا الأهالي ، فأصدر أحدهم فتوى لاتجيز الذهاب للجهاد ، فتوقفوا ... ، زميل دراسة تتناقش معه ، فيكون نقاشه على أساس أن يهديك وليس مجرد حوار .

الممارسة ، كانوا يخرجون في جماعات شمالا في المسجد ... إنهم يعتبرون المجلس (الديوانية) حرام ...، في المسجد تلقى محاضرة دينية دون نقاش، أما المجلس فالحوار مفتوح ... ، فيه رموز معينة للتوجيه ، فما يحرمه حرام ، وما يحلله حلال ، وعليهم السمع والطاعة دون نقاش... ، لا كراهية بيننا ، فالكل أهل ، ولكن رغم ذلك لانقاط للحوار .

في العريضة التي كتبناها ووقعناها ، طلبنا مجلس الشورى بالانتخاب ، واصلاح الأوضاع الفاسدة .

تجربة قطر ... في سنة ١٩٦٤ صدر قرار بانشاء مجلس الشورى بالانتخاب ، وقسمت الى عشرة مناطق يمثلها عشرة أشخاص، كل منطقة تنتخب أربعة ، يختار الأمير واحدا منهم ، ويعين اثنين من العشرة ... ، بعد تغيير الحكم قرر الأمير تعيين مجلس مؤقت لمدة سنة واحدة ،

ثم صدر النظام الأساسي ينص على أن النظام ديمقراطي، ومجلس الشورى من ثلاثين عضوا يختارهم الأمير لمدة أربع سنوات .

{٢} تجربة السعودية... مجلس الشورى عرف من قديم في الحجاز، وكان يرأسه الأمير فيصل ... ، وكانت المنطقة الغربية لها كيانات ، ثم تهيكلت في كيانات أكبر .

هل ما تم بعد ذلك ككيان للدولة السعودية ... هل هى مجاراة لمرحلة تعتبر أنها ، نسبيا متقدمة عن غيرها ؟ وهل هى استجابة تاريخية ؟ ... لأن المجلس جرى تجميده بعد ذلك ثم انتهى .

تكررت وعود ، وعلى مدى ١٤ سنة ، لم تتبلور فى صيغة رسمية إلا من عشرة شهور فى صورة مجلس الشورى ... وكان التطلع الى قدر من المشاركة ، إلا أن التوقعات لم تكن مرضية .

أنظمة ثلاثة ... ، ماورد فى النصوص ترسيخ للتفرد بالسلطة ، وتهميش أكثر ، نظام المجلس الأسبق كان أفضل ... فتنص على حقوق الانسان وفقا للشريعة أو النظام العام ، دون أن يعلن عن النظام ... لايجوز التجسس أو التنصت إلا وفقا للنظام ... ، فمن الذى يضع النظام ؟ ... الملك هو مرجع جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية .

الرئيس : الفرق بين النص والتطبيق .

{٦} الحديث عن الشورى فى البحرين .

قبل الحديث ، لابد الرجوع الى تاريخ الحركة السياسية فى البحرين والوضع الدستورى ... باختصار ، بدأت فى الخمسينات... (منذ سنة ١٩٣٥ ، كل ١٠ سنوات تقوم حركة وتضر وتنتهى) ، ولكن فى الخمسينات ، سنة ١٩٥٣ أمكن قيام حركة استمرت بعض أيام ، ثم ضربها الانجليز واستمر قانون الطوارىء حتى سنة ١٩٧٢ ... العمال كان لهم دور كبير فى الحركة الوطنية ، فلم تكن هناك حركات دينية ... فالعمال كانوا الأساس .

فى سنة ١٩٦٥ ، كانت حركة العمال ، فبدأت الحكومة فى جلب الأجانب لبعض الشركات ... ، فى شركة النفط أضرب العمال فاستمر الأجانب فى الدوام زامين وثلاثة زامات ... وضربت الحركة ... ، ٨ قتلى ، ومعتقلين ، ومسجونين، ومشردين ، وحضر البعض الى الكويت وكان النظام يراقبهم ... ، هناك شيء لم يكتب ، قيل بأن المجلس جاء بمساعدة نصيحة كويتية ، حيث كان فى الكيوت مجلس امة ... ،

كان دور مرتبط بمطالبة ايران بالبحرين ، فكان الأمر صعبا على عائلة الامارة ، وكان التصويت وفقا لقرار الأمم المتحدة ... ، فرغم أن ايران لها اتباع فى المذهب (٦٠٪) واعتقدت أن المذهب سيكون فى صالحها ، إلا أنهم كعرب صوتوا لصالح الاستقلال ... ، رغم الممارسة والاضطهاد ، فالشعور القومى له تأثيره ... ، فاعطت الحكومة للشعب بعض الشيء ، وفعلا دستور البحرين صورة من دستور الكويت ،

فالمجلس التأسيسى سنة ١٩٧٢ من ٣٠ عضو (٢٢ بالانتخاب و ٨ بالتعيين) ، وقاطع الشيوعيون الانتخابات دون تأثير على التجربة ، وشكل المجلس، على أن يكون بعد سنة دستور وانتخاب سنة ١٩٧٣ .

فى انتخابات سنة ١٩٧٣ ، شكلت ثلاثة تجمعات كان بينها تنسيق أثناء الانتخابات ، فجاءت مجموعة الوسط بأكبر عدد (١٥ من ٣٠) ، تليها مجموعات الدينيين ، ثم اليسار (٣) ، واستمر المجلس سنتين ، ولكن فجأة فى أواخر سنة ١٩٧٥ قدمت الحكومة قانون أمن الدولة (الطوارىء) من ثلاثة أسطر ، يجيز اعتقال أى شخص لأى سبب من الأسباب ، وصيغ القانون فى وزارة الداخلية وليس فى وزارة الشئون القانونية...،وعقدت عدة اجتماعات بهدف أن تغير الحكومة رأيها دون جدوى، إلا أن الجميع رفضوا ذلك.

فى تلك الفترة ، كانت انجلترا تركت البحرين سنة ١٩٧٢ (كان عدد جنودها ٧٠٠٠) ، تركوا فراغا ، فبدأت أمريكا تخطط للحلول فى قاعدة بحرية ، وأنكرت الحكومة وجود اتفاقية معها ، ولكن حصلنا عليها ، وهى تسمح للاسطول الأمريكى بالدخول والخروج مقابل مبلغ زهيد ،

فحل المجلس فى أغسطس سنة ١٩٧٥ ، أثناء فترة غيابه صيفا ، لم يكن مفاجئا لنا ، وشعرنا بأن هناك شيئا يبيت ... ، الحكومة اعتقلت وعاقبت ، واجراءات متعددة .

وأسباب الحل منها :

- فى تلك الفترة ، وبعد تشكيل المجلس ، السعودية نادت بانشاء مجلس الشورى ١٩٧٣/٧٢ لإسكات الحركة الوطنية فى المنطقة الشرقية بالذات ، وهدأت الحركة ، وكانت ضغوط سعودية ، وتأثر الدعم المالى ، فكانت ضغوط لحل المجلس .
- الوجود الأمريكى لايتيسر مع وجود الديمقراطية ، فأصدروا قانون أمن الدولة .
- فكان أمن الدولة سببا آخر .

عند بدء المجلس ، كانت ميزانية الدولة ٢٨ - ٣٠ مليون (برميل النفط كان ٦ دولار) ، وهنا تأتى قضية الميزانية ، كان المجلس يناقش التكلفة لأى مشروع ... ميزانية الدفاع كانت ١,٥ مليون أصبحت أكثر من ١٠٠ مليون .

بدأ المد الدينى يتزايد مع توسع القاعدة الدينية ... ، والحركة الوطنية تلام ، لأنها نامت ولم تطالب بإعادة المجلس أو بديل عنه ، ففوتت فرصة عودته أو بصورة أخرى ، فعاد بالصورة الأخيرة ... ، وحاولت الحكومة فى اعلانها تفادى ذكر كلمة دستور ،

فإن المجلس لايجب الدستور ، باعتبار أن هذه فترة انتقالية ٤ سنوات قابلة للتجديد ، وأعتقد أنها فترة ستطول .

الرئيس : ألخص :

١- المطالبة التاريخية كانت موجودة فى السعودية والبحرين منذ ٥٠ عاما .
٢- البحرين تجاوز الطائفية فى سبيل القضية الوطنية .
٣- تأثر تجربة البحرين بتجربة الكويت ، باستحداث مجلس البحرين ، وكان للسعودية تأثير عكسى على البحرين بسبب أحداث المنطقة الشرقية ، وبذلك كان هناك تأثير من والى فى دول الخليج .
٤- فجوة بين نص الدستور وما هو مطبق .
٥- التدخل الأجنبى ، الانجليز سابقا ، والأمريكيون حاليا .
٦- الممارسة شبه الديمقراطية ممكنة ، حتى ضمن الأنظمة القائمة .

{١١} عن تجربة سلطنة عمان ،

معلوماتى محدودة جدا عن التجربة التنفيذية ، ولكن أود أن أعلق على مداخلة {١٢} فى آخر الجلسة السابقة ، فتعليقه وكأن كل من فهم محاضرته فهما خاطئا ... ، ولكنى لم أفهم خطأ ... تكلمنا عن أن المواطنين فى دول المجلس مضطهدين ... ، ولكن لو قارناها بأوضاع المواطنين الذين يعيشون فى دول تدعى أنها تعيش الاسلام (السودان - ايران ...) ، فإن المواطن الخليجى ينعم بالكثير من الحرية السياسية والاقتصادية أكثر بكثير من السودان أو ايران...،حتى لو أخذنا مقياس حقوق الانسان،

فليس هناك تسلط فى الخليج لسطوة الشرطة والحاكم المتمثلة فى الدول العسكرية والدكتاتورية التى تدعى الاسلامية .

الرئيس : نؤخر ذلك الى صباح الغد .

{١١} عن تجربة سلطنة عمان ... من المعلومات الصحفية ... هناك ٥٩ ولاية ، أهل الحل والعقد يجتمعون لاختيار ثلاثة عن كل ولاية ، يختار السلطان أحدهم ، وفى بعض الولايات ، يجرى انتخاب مباشر ، واخرى ليس كذلك حيث عدد السكان محدود ، ولكنها تجربة جيدة ، وصار للناس رأى فيمن يمثلهم فى مسقط .

وعملية مساءلة الوزارة ... ، صار نوع من الرقابة الشعبية على الاجراءات الادارية ، وأود أن تنتقل هذه التجربة الى الدول التى لاتأخذ بها .

علما بأنه فى السعودية صدر نظام الحكم ، واصبح ، لأول مرة ، فصل بين السلطة التشريعية (وكانت فى مجلس الوزراء) ، والسلطة التنفيذية ، وسننتظر الممارسات .

الرئيس : إضافة عن الامارات ... هناك مجلس وطنى اتحادى من المواطنين ، والمجلس الاستشارى من العائلات والقبائل . والتعيين فى المجلس من الحكام ، وهناك بحث لزيادة العدد والدمج .
من مهام المجلس ، مناقشة التشريعات المرفوعة ، ومناقشة بعض المواضيع العامة ...

الحركة الاسلامية موجودة ، ولكنها محدودة فى جمعيات الدعوة الاسلامية ، وتدعو للعقيدة فقط من خلال المساجد .

الحركة الفكرية :

١- الصحافة ، محلية وخارجية ، تعكس الرأى العام فى كل الأمور .

٢- اللقاءات للتشاور محدودة بين المواطنين خاصة لتعديل الدستور المؤقت .

٣- المشاركة على المستوى الخليجى من خلال المنتدى الخليجى أو بعض المؤسسات واللجان الحكومية .

لايوجد توجه أو تسمية بمجلس الشورى ، وإنما المجلس الوطنى الاستشارى .

منتصف الثمانينات ، بريزنسكى كان يبحث فى دول الخليج عن كيفية انشاء المؤسسات الديمقراطية وتعميمه ، ومدى تأثرها بالتوجه الاسلامى .

على مستوى العالم العربى والخليجى ، لجنة من وزراء العدل لتقنين التشريعات على أساس الشريعة الاسلامية كتوجه عام .

{١٢} عن تجربة الكويت ،

أعتقد أن تجربة الديمقراطية فى الكويت ، تأثرت كثيرا بالعامل الجغرافى ، فى مثلث الضغط ، ضلوعه السعودية - ايران - العراق ، وكل ضلع له شخصية تاريخية ونظام سياسى معقد ، وقدرة على الضغط داخل المثلث ، ولذلك ، تاريخ الكويت ككيان ،ارتبط بذلك ، وعلى مدى تاريخها تتعايش معها .

فبشكل أو بآخر ، تأثرت بالأسلوب السياسى للأسرة الحاكمة .

الكويت ميناء معرضة للحركة الكثيرة من هجرات أجنبية ، وتجارة ، مما أثر فى تشكيلها وتركيبها الاجتماعى ... التجار شكلوا طبقة من أصحاب النفوذ فى التجارة والنظام السياسى ... ، فالعامل الجغرافى أثر فى تطور التجربة .

أيضا العامل الدولى ، كانت منطقة نفوذ بريطانى ... سلسلة كبيرة من البريطانيين المعنيين ، كانت تحظى على قسط من اهتمامهم وكتاباتهم ، فهو له تأثير فى المعرفة (مقال وليم لوس مبعوث بريطانى سنة ١٩٥٩ / ١٩٦١ ، له مقال فى مجلة خاصة بالدبلوماسية البريطانية (Round Table) عن ماذا بعد عدن ، وله توصيات باستحداث سياسات جديدة منها الضغط على الأسر الحاكمة لانفراج سياسى ... لقد حضروا من قبل وقابلوا حكام المنطقة ، فقبل بعضهم ، منهم عبد الله السالم ، فكان من الذكاء بأن قبل بنوع من الحماس... فقبولهم للتوصية البريطانية لايعنى ايمانهم بالنهج الديمقراطى ، ولكنهم يعترفون بتغيير جوهرى فى نظام الحكم بناء على طلب خارجى ، ولذلك كان هناك تذبذب ، فلم تكن قناعة ، حتى أنه بعد وفاة عبد الله السالم ، بدأت محاولة الردة ، وزوروا انتخابات سنة ١٩٦٧ .

فى سنة ١٩٣٨ ، كانت مجموعة من الكويتيين من التجار وأصحاب الفكر ، طلبوا من الأسرة الحاكمة نظاما دونوه ووقعوه ، كان له أثر فى نشوء نظام سنة ١٩٦٧ .

أحداث سنة ١٩٣٩ يجب تخليدها فى الكويت لأنها عبرت عن المسار الصحيح لاستخلاص الحكم ، لأن الحقوق لاتعطى ولكن تؤخذ حيثما كان ... ، أحداث ١٩٣٩ شوهت كثيرا ، وشهدائها الكويتيين شوهت سيرتهم وأغراضهم ، ولذلك نحتاج إعادة كتابة لهذه الأحداث .

سنة ١٩٦٢ ، وضع الدستور الكويتى ، فبالرغم من سمو ومتانة بنوده ، فالأسرة الحاكمة حققت مكاسب أكثر من الشعب ، فاستثمروه أكثر من الشعب ، إذ أعطاهم الشرعية الدستورية القانونية فى ذرية مبارك الصباح ، وهذه غلطة لاتغتفر ، فلهم أن يشكروا الدستور ، وهى ميزة لايتمتع بها حكم آخر فى المنطقة . ولذلك يحب أن يستثمر الشعب الدستور فى المساءلة فى تداول السلطة بمشاركة مجلس الأمة فى التشكيل الوزارى ، فى المشاركة فى المسئولية فى توزيع الثروة ، وحق دستورى ، الدستور لم يستثمر ن آن الآوان ... بدلا من التناطح ، لابد من تفصيل الدستور وأخذ الحقوق كما هى فى الدستور .

من يتابع الخط البيانى لموقف السلطة فى الكويت ، يلاحظ المؤامرة - وكتبت ذلك - على التجربة ، لأنه فور وفاة عبد الله السالم ، بدأ التزوير ٦٧ - ١٩٧١ ، وفى سنة ١٩٧١ أصدر ولى العهد حينذاك بيان حزيران ، عن ضرورة الاصلاح وعودة ضم الجهود للوحدة الوطنية ، وكأنه اعتذار عن السابق ، وشكل مجلس قوى أسهم بالكثير ، ونشط الشباب بشتى راياتهم ومسمياتهم بالدفاع عن الحقوق العامة ... ، فهناك ضيق بالتجربة وشرعيتها ، فراغ دستورى من ٧٦ - ١٩٨١ على كل صعيد ، انحدار فى كل مجال، فلولا الرساميل الهائلة من النفط التى غطت القبح السائد المشوه بعد حل المجلس.

بعد الثورة الايرانية ، زادتهم خوفا على خوف ، فجاء مجلس سنة ١٩٨١ وكان ضعيفا أقر الحكومة على كثير من الأمور بدون مبرر ، وصارت انتخابات سنة ١٩٨٥ ، فجاء مجلس متوازن تمثيلا للفئات المختلفة ، قادر على استخلاص بعض الحقوق من الحكومة ، فضاقت به وحلته ... ،

وقد كشف أوجه اخرى من المشكلة فتبين انها ليست في النظام فقط ، ولكن في الشعب أيضا ، فمن السهولة استدراجه تبعا للفئوية ... البداوة والعلاقات العشائرية والعائلية ... ، مثلا ، صارت محاولة اغتيال الأمير، وفي الصباح ، ذهبنا لتهنئته ، وبهذه المناسبة، جرى نقاش بين موظفين في الكويتية ، وتناول نقاشهما خوفهما من الاتهام في المحاولة لأنهما من الشيعة ، فقبض عليهما وسعيت للافراج عنهما ، واعترضت على محاولة سحب الجنسية ، إلا أن أعضاء من المجلس قالوا لي ، ايش لك فيهم إنهم شيعة ، وفي الديوانية قالوا لي ، لماذا تسيء علاقتك مع الحكومة من أجل اثنين شيعة ، قلت ادافع عن نفسي للغد ... أعتقد هناك مشكلة هيكلية في الديمقراطية ، إذ ليس هناك ايمان بالتجربة الديمقراطية ، فكل فئة تستخدمها لأهدافها السياسية ، بل أهدفها الشخصية .

حل المجلس، وجاء الغزو ، وخلال فترة الاحتلال ، وما يدور حاليا حول الاستثمارات ،... نهب للمال العام، تؤكد أنهم لاينظرون إلينا بأننا بشر لنا حق البقاء والاستقرار ... ، ولم تستقل الحكومة أو يستقل وزير ... ، كل ما هناك ، شكلت لجنة تقصي حقائق .

ما لم يعي الكويتيون حقوقهم العامة ، وهشاشة النظام وضعفه وانكشافه السياسي والأمني والاقتصادي ، وإلا سيكتشفون في ليلة ظلماء ، ضياع المنطقة بسبب الغفلة ، هؤلاء لاينظروف إلينا كشعب ثابت على الأرض أو مؤسسات أو كيان قابل للاستثمار ، كبشر لهم حق .

الرئيس : شكرا ... ، أضاف ثلاثة عوامل أخرى الى العوامل الست السابقة ، وهى :

١- الوضع الجغرافى ... الكويت تقع فى مثلث ضاغط عليها من كل أضلاعه (السعودية - ايران - العراق)، وميناء معرض للهجرات الأجنبية والتجارة .

٢- أهمية صياغة الدستور والانتباه اليه .

٣- اشكالية الهيكلية الديمقراطية أو درجة الوعى السياسى لدى الجمهور ، ومدى امكانية مشاركته الفعلية .

لم نتحدث عن الجاليات الأجنبية أو المشاركة فى تجربة الخليج :

١- التركيبة السكانية

٢- أثير عما اذا حقوق الجاليات الأجنبية تراعى على أساس ميثاق الأمم المتحدة .

القاعدة المشتركة ، قضايا ارتباط تجارب الخليج بالديمقراطية .

{٥} بالنسبة لتجربة الديمقراطية فى البحرين سنة ١٩٥٦ ... الله يرحم أيام ماكرى ... كنا راضيين ... ، والانجليز كانوا يرغبون فى ترتيب المنطقة ، وكان المد الناصرى ، فقمنا بمظاهرات شديدة وقطعنا الطريق عليهم ، فرأوا أن اتجاه الحركة الوطنية ليست إصلاحية ولكنها تدعو للوحدة مع دول أخرى ، فضربنا ... ،

وفى سنة ١٩٦٥ قمنا بحركة أخرى ، فسرحوا العمال ، وكانت الشرطة محدودة من البحرينيين ، فلم يضربوا البحرينى ، ولكن الآن عدد كبير من الشرطة باكستانيين يضربون ... فى الشرطة لايقبلون البحرينى شيعى أو سنى ، يقبلونهم فى المرور فقط ... ،

الآن فتاوى بالمشاركة ، هناك فتوى للقرضاوى بذلك ، فى حين أن صلاح أبو اسماعيل رأى أن الديمقراطية لاتتفق مع الاسلام .

المسلمون يغضبون الآن لهدم مسجد بابرى ، واغتصاب امرأة فى البوسنة ، ولكن ليس على الديمقراطية .

سبب حل مجلس سنة ١٩٧٥ ، القواعد الأمريكية ومناقشتنا للثروة...كانت الميزانية محدودة ٢٥ - ٢٧ مليون منها ٦ مليون للشيخ ... ، فأعطى بيوت ، أرض ، نخل ، للترضية ، والآن بدأ الدخل يقل .

اذا لم نصلح الاقتصاد ، لاتفيد الديمقراطية ... السعودية فيها مصانع ، ولكن يديرها فلبينيون وهنود ، الهندوس تعلموا من بريطانيا ، فيجب نمو اقتصادى واجتماعى ... فليس هناك نمو اجتماعى ، فالتطور الاجتماعى لم يواكب النمو الاقتصادى .

اعتقد أننا لسنا وحدنا نطلب الحماية الأمريكية ، فتطلبها زمبابوى - الصومال ... ، أى بلد لاترتقى إلا بحرية الفكر والفن والديمقراطية ... كيف أنتج وأبدع شىء جميل ... كل شىء يعتبرونه حرام .

{١} أبدأ من كلمة قالها {٥} ... الله يرحم أيام ماكرى ...، وكلمة لفلسطينى عن ندمهم لعدم قبولهم تقسيم ١٩٤٨ ... ، ومحمد الميلى فى الجزائر ، قال أخطأنا من عدم قبول عرض ديجول للحصول على جنسية فرنسية بعد خمس سنوات .

ماذا نريد ، وما الواقع ... الديمقراطية ليست مهمة الحكام ، بل الشعب... ، ومهمتنا ليس مجرد تسجيل مواقف، ولكن مباشرة مواقف ، الواقع ، أنظمة قطرية ، لابد أن تعترف بها وتتعامل معها .

ما قاله {١٢} عن مؤشر الجمهور ، فالجمهور مواقفه بدوية بحراوية ... ، تغير الوضع الدولى الاقليمى ليس لصالحنا ، ... شعوبنا مازالت تفكر بالعقلية القبلية والطائفية .

فى الكويت ، نظام عائلة له مصالح ، ولا يقدمها لك على طبق ذهب ، ولكن أنت موجود ولك دور ... ،

فى سنة ١٩٦٧ ،

١- تزوير السلطة للانتخابات ، لأنها لم تكن تريد الديمقراطية .

٢- كنا فى العملية ، ولم نجيد اللعبة ... ، لو تقدمت المعارضة لكسبوا المعركة بأغلبية ،

وكذلك فى سنة ١٩٨٥ لم تجيد الحكومة اللغبة صح ... ، وأخشى الآن عدم لعبها صح ، بحجة أن عدد السكان محدود ، ومحاطة بثلاثة دول لها ظروفها .

ومهمتنا الآن أن نحافظ على كل ما نستطيعه من الديمقراطية ، والمطالبة بالشىء الممكن ، حفاظا عليها فى ظل الوضع الاقليمى حولنا ، والتركيبة الاجتماعية القائمة ، وأنه نصر كبير للديمقراطية ، فهى أفضل من قبل ، فإذا أجاد مجلس الأمة أهدافا كبرى وصغرى ... أهدافا رئيسية يتفق عليها مع الحكومة والعمل على تنفيذها ، يكون مجتمع مؤسسات ، أما اذا ترك الأمر للتنافس بين الأعضاء ، فستجهض التجربة .

فيجب أن نحافظ على ديمقراطيتنا ... نهب الأموال خلال الديمقراطية ، هناك ثلاثة أطرف تحقق ،

١- النيابة العامة

٢- لجنة تقصى الحقائق شكلها مجلس الأمة .

٣- ديوان المحاسبة ... ، وقد يمكن الخروج بشيء :

- الماضى ، كجزء للمحاسبة واخراج اللصوص

- المستقبل ، حماية الاستثمار للمستقبل بمعرفة اشخاص جدد بعقلية جديدة .

حتى لو نظرنا الى عمان ... فيها تغير كبير جدا ... مدارس ونهضة ، فى سنة ١٩٦٩ لم يكن فيها مدرسة ، وممنوع لبس حذاء ، الآن ... مدارس وجامعة ... ، ومع أن الصورة تعتبر بداية ليست قوية ، ولكن هناك محاكمة للوزراء ومساءلة ،

فما أقوله ... علينا ايجاد النقطة المناسبة بين احلامنا فى مجتمع ديمقراطى ، والواقع القائم ... ، فلو أجريت تصويتا فى معظم الأقطار الخليجية ، لوجدت الموافقة على ابقاء هذه النظم .

يتعذر حاليا رفع شعار تدوير السلطة أسوة بانجلترا ، طالما لانستطيع تنفيذها ... نحن بحاجة الى فعل لا شعارات غير قابلة للتنفيذ ... ، فندفع بالايجابيات ، وترك السلبيات ، كما لايجوز الاستسلام ، فيجب الا نتخلى عن أى دور ، ابتداء من كتابة مقال الى الاتصال بمسئول .

{١٦} دائما نتفاءل فى كل القضايا ، وننتهى متشائمين ... نبدأ مندفعين ، وننتهى منهزمين ، بداية قوية ، ونهاية مهزوزة ... الديمقراطية فى العالم لايؤسسها اليائسون ، فكل مواقفنا أصبحنا يائسين ، ونتجه دائما للخلف ، ولكن ننظر الى الأمام .

الديمقراطية فى الكويت، لاشك مرهونة كمثلث برمودا، طهران /الرياض/ بغداد ، ولكن هناك الشعب كضلع رابع ... فهناك ركيزة الشعب ... ، حتى لو ديمقراطية الكويت كانت بدأت من الخارج ؛ فلولا مطالبة الشعب وإصراره لما استمرت ، فالديمقراطية أو الحرية لاتمنح ولكن تؤخذ ... فالركيزة الأساسية هى الشعب ومطالبته وإصراره عليها ...فبدون إصرار الشعب ، لن يمنح الحاكم ديمقراطية ...، فيجب ، فى المنتدى ، ألا نعلق أخطاءنا على غيرنا ... الشعب ... الدهماء ... ، فأين المثقفون أو أصحاب القرار السياسى أو الفكرى ... دائما نقول أن الشعب والدهماء هم المسئولون ... اذا رصدنا حركة المجالس النيابية التى قامت فى المنطقة ، منتخبة أو مختارة ، للخارج أثره ... ، دائما نعول على العامل الخارجى ، وهوة يعكس ضعف القيادات الفكرية والثقافية ، وتخاذلها أكثر أمام السلطة ، ... حيث تكونوا يولى عليكم .

{١١} شجعتنى النقاط الست ، ثم الثلاث ، أن أطرح نقطة عاشرة وشجعنى قول {١} العمل فى ضوء الممكن ... فالتوجه الوحدوى فى المنطقة شجعنى على اقتراح :

١٠- انشاء مجلس رديف على مستوى دول مجلس التعاون ... رديف للمؤسسات الرسمية والمجالس القائمة .

{٢٢} لقد طالبنا به من قبل .

{٤} ملاحظتان على ماطرحه {١٢} و {١}

عن دور الجمهور ... فيه ظلم للجمهور ، فى احدى الدول الشرقية ، استنكر أحدهم فوز حزب المحافظين فى انجلترا أربع مرات ، وقال أن الديمقراطية حياة طويلة

... يجب أن تستمر الممارسة الديمقراطية حتى يتعلم الجمهور أخطاء السلطة ويصل الى النضج الديمقراطى ، فمن الظلم النضج فى تجربة قصيرة .

ما أشار اليه {١} عن الديمقراطية والممكن ... نتكلم عن أسلوب نظام ادارى ، بعد أن تلاشت الفوائض ، فبدأنا نصل الى المرحلة التى قد لا نوجد فيها ... ، عجز فى دخل بعض دول المنطقة ، رهن النفط فى الأرض ... ، فالقضية ، اذا انتظرنا حتى تتحسن الأمور للمطالبة ، فهذا يكون خطأ تاريخى ، فالقبول بالحد الأدنى فى المرحلة الحالية فيه خطورة ... ، فهناك ردة فى بعض دول الخليج ، فلم تتعرض الى نقل تجربة الكويت الى دول أخرى.

لم نرفض التحسينات التى حدثت ... فالكلام عن أن عمان كانت بدون مدارس ، فقد صنعها النفط ... طالما وجود فائض يوفر ، ولكن الانسان أصبح أقل انتاجية عن قبل ، وأقل احتراما لذاته ... ، فالانسان أكثر أهمية .

نفترض المنطق ، ولكن نكتشف أنه لامنطق ... صنف يأتى بدون سلطة ، وآخر يعتبر البلد مخيم ربيع ... كانت مخيم ربيع خلال فترة الاحتلال ، ظنوا أن الكويت لن تعود ... سرقوا جزء كبيرا من المستقبل فى فترة قصيرة جدا ... ، نريد أن نفكر فى الصنف الثانى ، بمحاولة تطعيم (مخيم ردىء) ... لو كانت الدولة فيها نظام مؤسسى ، وبشر أفضل ، لما سرقت أموال المستقبل .

فالقضية خطيرة جدا ، ولها علاقة رئيسية بالتنمية ، فهى قضية ادارة وتنمية وبقاء ... نحن بحاجة لصناعة الانسان .

وانتهت الجلسة فى الساعة الثمنة والنصف مساء ،،،

الجلسة الخامسة

ـ ر٩ - ٥ر١١ صباحا
الجمعـــة ١٩٩٣/١/٨م

رئيس الجلسة : الأستاذ علـــى المناعـــى

محاور النقاش: حقوق الانسان : المدخل الفعلى للمشاركة الفعلية

١- هل الشورى تلبى وتصون حقوق الانسان

٢- اذا كانت حقوق الانسان مطلبا مشروعا فلماذا يتم رفضه ومصادرته فى معظم أقطار المنطقة .

٣- حقوق الانسان تتضمن حقه فى التعبير وحقه فى المشاركة الفعلية بصورة مباشرة أو غير مباشرة... فهل ذلك يتجاوز الصيغة المطروحة للشورى .

٤- اذا كانت الشورى ملزمة دينيا فلماذا لم تكن مطبقة فعلا .

الرئيس : بسم اللـــه

بداية ... لاشك بعد الاربع جلسات الساخنة ومحاورها ومناقشتها ، وورقتى {٧} و {١٢} ، كانتا شاملتين ودار عليهما نقاش واسع ، وكان ساخنا إن صح التعبير ، من عرض لتجارب المنطقة، وكذلك وافيا .

واليوم الحديث فى قضايا حقوق الانسان ، خاصة فى منطقتنا، ذو شجون ، كمن يتكلم وفى فمه ماء ،

وقضية أخرى تعد مدخلا لقوى كثيرة فى المجتمع ، قوى التهجير ... قضية العمالة الأجنبية فى المنطقة ، وكلنا على علم بوثيقة حقوق الانسان وما دار فى كثير من أروقة المنطقة حول هذه الحقوق ، ومن بينها كثير من الايجابيات ، وللاسف أيضا سلبيات ،

فعدا الهدر الدائم ، لها جانب قوى ... ، التهجير والنفى والتذويب فى المنطقة ،

- مقولة تاريخية لشخصية تاريخية ، متى استعبدتم الناس وقد خلقهم الله أحرارا ، علينا التمسك به ، فهل هو قائم فعلا ، هل ملتزمة حكوماتنا بهذا المبدأ ... لا .

لاشك أن هذا الحق فى حاجة ماسة الى تجذر حقوق الانسان، بقيام مؤسسات لحقوق الانسان ، وللأسف لاتوجد،

أيضا تنظيم العمل من خلال قانون بذلك ، فالمنطقة فى أمس الحاجة الى سيادة القانون ،

أهمية التنشئة السياسية والاجتماعية

فهناك تزامن بين الدعوة للديمقراطية والدعوة لحماية حقوق الانسان وأسباب تراجع المبدأين ، ودار حولها الحديث فى وسائل الاعلام وأيضا من أسباب هذا التراجع ، نلوم القوى المثقفة ، فإن القوى السياسية أحزاب / اتحادات / نقابات ، لم تكن حريصة على حقوق الانسان حتى داخلها، مع أنها المستفيدة والمنادية بها،

- أيضا من اشكاليات ، مبدأ التنشئة السياسية والاجتماعية ، فهى تفرض اعادة النظر فى مناهج التربية والتعليم لخلق جيل مؤمن بحقوق الانسان فى المنطقة ،

وقد أحسن المنسق هذا الموضوع لختام الاجتماع .

ومن النقاط المثارة فى الجدول والتى تغطى :

١- هل الشورى تلبى وتصون حقوق الانسان .

كان هناك رأيان ، الغالب أنها قاصرة عن تحقيق هذا الجانب .

٢- اذا كانت حقوق الانسان مطلبا مشروعا فلماذا يتم رفضه ومصادرته فى معظم أقطار المنطقة .

أعتقد أنها أثيرت كثيرا ، فكافة دساتير المنطقة تشير الى المبدأ بشكل بارز ، ولكن الخلل ليس فى النصوص وإنما فى التطبيق ، وفى نظرة الحكومات والمؤسسات ومدى جديتها .

٣- حقوق الانسان تتضمن حقه فى التعبير وحقه فى المشاركة الفعلية بصورة مباشرة أو غير مباشرة ... فهل ذلك يتجاوز الصيغة المطروحة للشورى ؟

٤- اذا كانت الشورى ملزمة دينيا فلماذا لم تكن مطبقة فعلا ؟

أمس دار حديث حول ذلك ومدى تأثيره فى حقوق الانسان والشورى .

{١٨} عندى شعور شخصى بأن ورقة {٧} ذكرة أشياء كثيرة عن معنى الشورى ، وبتوسع ، وأنه يمكن أن نعرف اذا قرىء النص القرآنى والسنة .

فهل هى تعنى الديمقراطية أم بديلا لها أم جزء منها ،

أرى أن الشورى السياسية اذا فسرت أحسن تفسير - ليس بالمعنى الواسع لـ {٧} على أساس الممارسة وتفسير القرآن والسنة ، أنها تدخل كجزء من الديمقراطية .

تعريف سلبـــــى

١- إن الشورى سياسية ، سواء بالممارسة أو بالمعنى الواسع للنصوص ، فلا تشتمل على مبدأ أن الأمة مصدر السلطات ، وليس فيها ما يوضح أهمية وجود دستور .

٢- عنصر سلبى ، لم تبلور الحريات والحقوق الأساسية ، ومنها حقوق الانسان ، سواء بالممارسة أو بتفسير .

٣- لم تحدد سلطات الحكومة واختصاصات فروعها التشريعية / القضائية ، وعلاقاتها ، لم توضح نظام السلطة واختيار رئيس الدولة وتحديد مدة رئاسته .

فإذا كانت الشورى السياسية ، ينبغى أن تعنى حاجة ، فيجب أن نتعامل معها ،

ولكن الخلاصة ، اذا فسرت تفسيرا جيدا فى ضوء المبادىء التى يمكن أن تشتملها ، تكون جزء من الديمقراطية .

فما أقصده ، ماهى الشورى كسياسة ؟ فإنها تحتاج توضيحا حتى لايصير لبس .

فأرى أنها جزء من الديمقراطية .

{٣} أشعر بتوجس من عبارة حقوق الانسان ، والتركيبة السكانية ، فسنصبح أقلية ،

فأرى أن تكون حقوق المواطن قبل اى شىء آخر .

الرئيس : أعتقد من ضمن الهجمة على المنطقة ، تصنيفنا فى الخليج بالنظرة المتعالية المتغطرسة على البشر .

فنحن نتحدث عن قضية وفى فمنا ماء .

{١٥} أبدأ من حيث انتهى {٣} ، حقوق الانسان والتركيبة السكانية ، أدعو الى التفكير فيها على مهل ،

التركيبة الحاضرة نتيجة قرار اتخذته الادارة فى المنطقة لتعظيم تنمية بما يفوق الحجم السكانى فى المنطقة .

فمخطط هذه التوجهات بالأساس ، فأرى عدم الخوض فى هذه الظاهرة .

ويزعجنى أن أرى مغبة نكران حقوق الانسان فى المنطقة التى نطالب فيها بحقوق الانسان .

فهناك مستويان :

١- نعترف بحقوق للمواطن ، ولانعترف لغيره الأكثر انتاجية ، يجب التوقف عندها ،
ولا يصح الالتفاف حولها وإنما مواجهتها
فنستورد عمالة أجنبية ونتمتع بانتاجها ، ونظرة دونية اليها ... ، لتكريم انفسنا ، يجب علينا أن نساهم فى رفاهة الآخرين ، الانسان الحر يسعد بنتاج عمله ،

فأرى أن نتناول الموضوع بعناية دون تعجل ، فكما ننتصر لحقوقنا يجب أن ننتصر للآخرين ، والا نستغنى عن هذه العمالة ، فيجب عدم استعمال لغتين.

٢- مفهوم الشورى ، يجب عدم التعامل بالقليل ... ، فالمفهوم المرن يمكن استعماله ، وبالتوسع يمكن اعتبارها تبادلية للديمقراطية .

فالموضوع الأساسى هو المشاركة الشعبية ، وهذه ترتبط بحق الانسان فى المشاركة ، فيتفاعل مع المجتمع ويخضع للآلية التى يضعها - سواء سميتها شورى أو ديمقراطية - المهم هو المشاركة فى اتخذ القرار .

التساؤلات :

النقاط ٢ و ٣ و ٤ تساؤلات غير ذات معنى ، فى تقديرى أنها توجه الى أحكام غير مؤثرة فى الموضوع .

كنت أشير الى الصيغة والمضمون ، وأتساءل :

١- أليس فى الامكان تطوير الفكر ، للقدرة على تحقيق الغاية وهى المشاركة الشعبية فى القرار وفى المحاسبة ، لتحقيق الهدف الجماعى ؟

٢- المنطقة مسلمة نفسها للاتجاه نحو المشاركة الشعبية بدرجات متفاوتة ، الشعب يتسارع ، والحكم يتباطأ ، ولكن هناك فى نهاية المطاف انجازات ...، حتى الممارسة فى المسيرة ، فيها ، الى جانب الكثير من الاحباطات من جانب الحكومة ، هناك أيضا سلبيات شعبية ،

فهل هناك من وسيلة لازالة الهلع فى مسيرة اللعبة بين الحكومة والشعب ، أخذا فى الاعتبار أنه لايوجد من يطلب تغيير حكمه ،

إذن مصلحة الطرفين تتمشى ، فلماذا لا حوار صحى بين الأطراف ؟

لابد أن تكون هناك بعض الجوانب التى تشعل هذا القلق ... ، فى تجربتنا فى الكويت ، موضوع المحاسبة ، فلأول مرة يبرز مبدأ المحاسبة بقانون ... ،

مازلنا ونحن فى عملية الاقرار ، نرى أن الشك يفيض مما يثير البلبلة ، فأتساءل ... إن الموضوع الذى تنادينا عليه حيوى ، ويجب الاهتمام بجوانبه، لاسيما وأن كل دولة تؤثر على المنطقة كلها ،

أفليس من المجدى ، تلافى الصراعات وتعاون الأطراف لما فيه صالح المسيرة .

{٦} عنوان هذه الجلسة ، هضم حقه ، لأنه يحتاج لأكثر من جلسة ،

تطرق {٣} الى نقطة ، نتكلم عن حقوق الانسان ، أم حقوق المواطن .

اذا كان الانسان ، فهل المواطن أم الوافد .

كمواطنين عرب نسعى الى تحقيق الديمقراطية ، وقفزنا الى المشاركة من خلال مجالس شورى ...

فاذا كان الهدف تحقيق عدالة للمواطنين ، فعلينا أولا العمل على تحقيق العدالة ، وذلك من خلال الديمقراطية .

نرى تناقضا ، مثلا حكومة البحرين ، لم توقع على وثيقة حقوق الانسان - فإذا تغاضينا عن هذا الحق ، وأطالب بمجلس وطنى ، فهذا تناقض ، فهل يمكن من خلال المجلس دفعها للتوقيع ... قد يكون ذلك ،

ولكن للوصول الى تجربة الكويت ، لاننسى أن نبحث معا فى الانسان وحقوقه ، هل كريم المعاملة ... ، هل..، لانريد الرجوع الى الغرب كمثال ، فهناك لم يعد المواطن يهتم بالمجلس وما يثار، لأنه مطمئن الى العدالة والنظام المؤسسى ،

(فى البحرين حوالى ١٤٠٠٠ أسرة فى وضع مادى تحت المستوى يطلبون معونة ، فكيف نتحدث عن جانب ونترك الجوانب الأخرى ...

{٥} الأديان السماوية كلها بدأت من المنطقة ، مع ذلك لدينا مشاكل مع الأديان الأخرى ، مع أن الاسلام متمم للأديان الأخرى (ابن تيمية قال ، ما ينقصه لدينا يرجع الى ماقبلنا ، أى أهل الكتاب)

- كيف هم تقبلوا الديمقراطية أو الشورى وليست عندنا ، فالخلل ليس فى الأديان ولكن فى الحكام :

محمد خالد أشار الى أن الديمقراطية فى الاسلام ،

والقرضاوى قال أن الديمقراطية هى الشورى ، فلماذا لا نأخذ بها فى دولنا ... ، تحتاج عرائض لحكامنا بطلب حقوق الانسان ، مواطنين وغيرهم .

فيجب أن يكون توجه لمطالبة واجبار الحكومات بالأخذ بالديمقراطية ، ومن ثم الحرص على حقوق الآخرين ، وعدم ادخال إلا من تحتاجه التنمية فعلا دون فتح الباب لعمالة هامشية .

- احيانا نفترض أن الغرب يعادينا ، ولكن الواقع أننا نعادى أنفسنا .

اليابان هزمت ودمرت ، ثم نهضت ، فلماذا لانعمل نحن أيضا ، القيادة عندنا غير سليمة في التفكير ، والتعاون في الاصلاح .

- أيضا هيئة الأمم مقصرة ... ، دول دون دساتير ، لماذا تعترف بها ، يجب عدم الاعتراف بالدول غير الديمقراطية ،

اذا طلبت هيئة الأمم تطبيق حقوق الانسان ، فلا تعترف بالدول التي لا تحرص عليها ،

- فعلينا تقديم عرائض لمراعاة حقوق الانسان مواطنا ووافدا .
- علينا التفكير في أولادنا وتدريبهم على المر القادم .

(في الامارات في البرلمان لا يتكلمون عربي)

{٢٠} أي شورى مطروحة ؟ ، مفهوم من الصيغة بانشائها التي طرحتها السلطة في البحرين والامارات ،

- ما هو موجود على الساحة شورى غير ملزمة ، تحجر عليها في أي لحظة ، شكلية تمنع عنها ما تريد ، فيجب رفض هذه الصيغة ، فلا تقبل حوارا ،

فالمطلوب الديمقراطية ، وهي قبلت في دول أخرى بنجاح ، فلماذا نحاول طرح صور أخرى ، فالصيغ المطروحة لاتصون حقوق الانسان ، فلا يصونها إلا الديمقراطية المعمول بها في الغرب أو غيرها .

- حقوق الانسان ، ونظرتنا اليها ، يجب أن ينظر اليها كقيم انسانية ، وليست كممارسات في ظرف معين ، بل في جميع الأحوال ، فحتى في الدول التي تأخذ بنوع من الديمقراطية ، حتى المواطن لايتمتع بحقوق الانسان ، فهناك تفرقة بين المواطنين أنفسهم ،

يجب طرح القيمة الانسانية مطلقة للانسان مواطن وغيره ... حرية التعبير ، لغياب قيمة الانسان ، أهدرت الحقوق ... ، فيجب طرحها كقيمة انسانية مطلقة ، واذا لم نستطع الاستغناء عن العمالة الوافدة ، فيجب التمسك بها للجميع .

- جمعية تعاونية فصلت غير المسلمين ردا على هدم مسجد الهند ،
لماذا ؟ ...

- ممارسات غير اسلامية تحت مسمى الشرع...المرأة ... حقوق الطفل

وطرح أى صيغة للشورى لن تحمى حقوق الانسان ، فيجب الصيغة تكون ديمقراطية واضحة .

الرئيس : من منطلق {٣} ، أنه متخوف على اشكالية السياسة والهوية والوجود ، فإن حقوق الانسان لابد تكون مدخل للتقدم والرقى والحرية ، يجب التحفظ على التفرقة فى حقوق الانسان .

{٣} عن حقوق المواطن ، لاأقصد الحقوق الانسانية ، فهى محفوظة للجميع ، ولكن ما أقصده البرلمان يتكلم هندى هذا خطر ، إذ تضيع الهوية .

{١٧} بصرف النظر عن المسمى ، يجب حماية حقوق الانسان كمبدأ ، وبصرف النظر عن الشكل ، المهم أن يشارك فى تقرير مصيره ،

فأؤيد العنوان "المدخل الفعلى للمشاركة الفعلية"

فلنبحث عن مدخل فعلى ، فإن السلطة تسيطر على الثروة ، ومهما اغتنى البعض فيظل مربوطا بالحبل السرى للدولة .

- الوافد انسان - دون تمييز لنا - بعضهم يحضر للحاجة الاقتصادية ،

المدخل الأساسى هو ، فى كل اتجاه ، ايجاد حريات اقتصادية ، أين دور النخبة والمثقفين ، فكلهم موظفين لدى الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر (الجامعات ... الأطباء...)

الجانب الثانى ... هل مجتمعنا يقر بحقوق الانسان أو المواطن ... اذا كانت المرأة لا تملك التزوج إلا بموافقة شخص آخر...،كيف تطلب التصرف فى أشخاص آخرين (فى الهند - فى الجزائر المرأة تنتخب...)

فالمطلوب توجه لتطوير القيم الاجتماعية ، دون قصر الديمقراطية على مجرد مجلس، فإن من يحمى حقوق الانسان ليس مجلس الأمة أو مجلس الشورى ، ولكن نظام مؤسسى فى المجتمع ككل .

أرى التركيز على موضوع حقوق الانسان بالكامل، بدلا من شورى أو ديمقراطية ... (خطبة الجمعة فى الامارات بالاردو ... وإن طالت المشاكل ستفقد البلد)... إنه ليس قرار السلطة ، ولكن قرارنا نحن.

{١٤} اقتراح سبق أن طرحه أربعة أشخاص، بعقد ندوة متخصصة لحقوق الانسان فى المنطقة ، هناك فرق بين النظرية والتطبيق ، فنبحث فى النظرى وننسى جانب التطبيق ، فعلى مستوى الدولة أو على مستوى المؤسسات ... ، حق المرأة فى الزواج والطلاق يكفله الاسلام ، إلا أن التقاليد هى التى تحرمها من حقها ... ، ضمان حقوق الانسان أيا كان هو ضمان لاستقرار المجتمع وتطوره .

- هناك فقراء فى كل دول الخليج ... ، فالمدخل الاقتصادى يعتبر أساسى للحقوق السياسية .

ملحوظات عابرة :

{١٨} تكلم عن الشورى والديمقراطية ... ،

- الشورى هى الاطار العام للديمقراطية ، والمهم الممارسة .
- حقوق الانسان وردت فى الشريعة (حمورابى) وهى أوسع من الأمم المتحدة .
- من أواسط السبعينات ، والمنتدى درس وكتب {١٧} عن العمالة والتركيبة السكانية (تعدد الخدم) وهى اشكالية ، ففى مختلف الدول نظام وتشريع للعمالة .
- وزع عليكم أمس شريحتين من كتاب د. السيد خليل هيكل "الأنظمة السياسية التقليدية والنظام الاسلامى" ، الباب الأول والسابع عن الأمة هل هى مصدر السيادة ... ، يعطى صورة عن الشورى فى الاسلام .

الرئيس : استعرض بعض الاتجاهات فى الحوارات التى تمت :

١- اتجاه بضرورة الاستمرار بالمناداة بحقوق الانسان فى المنطقة ، ضرورة ماسة لاستمرار المناداة بذلك.

٢- لابد من وضع حلول للاشكالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ضمن إطار توازن بين تأصيل حقوق الانسان مع حل المشاكل الاقتصادية بصرف النظر عن أيهما أسبق ، فارتباط بينهما وكل منهما يؤدى الى الآخر .

٣- وضع حلول لاشكالات حقوق الانسان ... ، واعادة النظر فى التركيبة السكانية / النمط الاستهلاكى/ إعادة النظر حول اشكالية أثر العمالة على القرار.

٤- ماهية الشورى وتحديدها مع تفاصيلها الدقيقة .

٥- تغيير القيم المعوقة للديمقراطية .

٦- تأصيل القيم الداعية لحقوق الانسان وتخصيص ندوة خاصة لحقوق الانسان .

٧- اعادة النظر فى التشريعات ولابد من اسقاط التشريعات التى لاتأخذ بحقوق الانسان .

{٢} مسألة تاريخية ، كتاب الانصارى حول الشورى ، إنه كلف من ٦ سنوات من المنتدى ، فكان بعض أنماط فى المنطقة ، محاولة لفهم الشورى (المشاركة) .

- اذا حاولنا الدخول فى التنظيرات بين الشورى الملزمة ، والشورى الشكل ، فالشعور فى الاطار المطروح أنها غير محددة .
- تمت الاشارة الى الامارات ، يصعب تشعيب الأمور ، والتركيبة السكانية من الاشكاليات الرئيسية ، وسبق دراستها .

  واذا حاولنا تصور جنوب أفريقيا ، اكثرية من الأصليين ، ومع ذلك تهدر حقوق الانسان .
- التنظير للمعايير العالمية ، إن الانسان هو الانسان ، ولكن فى المنطقة ، مجتمعيا ، المواطن لايتقبلها ، وحتى داخليا يخضع لتركيبة معقدة عشائرية ، فيصعب تحقيق مستوى موحد .
- التوقيع على وثيقة حقوق الانسان ، حتى عهد قريب لم تكن كل دول المنطقة موقعة (السعودية ترفض حقوق المرأة - العمال فى تكوين نقابات ...) فإن الطرح هنا ليكون القاسم المشترك الرئيسى ، الذى فى اطاره نستوفى المستهدف ، فإن حقوق الانسان هى التى تؤصل الديمقراطية ، ... ففرضا لو ناديناها بالأدنى لحقوق الانسان ، فإنه غير مقبول فى المنطقة ، فما بالك بالاكثر .

{١٣} بالرغم من أن قضية حقوق الانسان تعتبر دارجة ، ففى مثل هذا اللقاء ، قد يكون فيها شىء من القصور ، فإنها تبدو وكأنها قضية بديهية ، ولكن مطلوب تكوين رأى فيها ....، السؤال الذى يطرح ، ... ماهو الجديد فى دعوة حقوق الانسان ، مضمونها ، أبعادها ؟ ... لماذا برزت الآن كأولوية فى جدول اعمال كثير من الدول مع أنها قديمة ، فهناك أمور جديدة ولها انعكاسات على وضعنا .

- فالمستجد ، أنها بصيغة بموضوع مشروع قضايا التنمية، فأصبحت حقوق الانسان ضمن قضايا التنمية، فلم يعد الأمر إعداد الجامعات للقوى البشرية ، بل أصبحت الاهتمام بالانسان كشريك وكمستخدم للتنمية، ممايعطىموضوع مشاركةالانسان فى اتخاذالقرار اهمية. فمسألة
- المناخ الفكرى السائد ، ماهو موقف الاسلام من حقوق الانسان ،
- كيف يتعامل المجتمع العربى والاسلامى مع حقوق الانسان .
- لماذا لم تترسخ حقوق الانسان كممارسة ، فهناك انفصال بين الدعوة والسلوك ، فما هى أسبابها ؟ لماذا مع أنها فى عقيدتنا ، وسبقتنا فيها دول أخرى .
- اختلاف النظر الى حقوق الانسان .
- أشار الاخوان إلى ، هل نستطيع الاستمرار فى فرض سلوكنا تجاه الوافدين ، ونظن أن المجتمع الدولى سيتغاضى ويتقبل ... ، فمن أهم القضايا التى اثيرت بالنسبة للغزو ... قضايا الوافدين ... جنسية أولى وثانية (كان شكوى من الخادمات الفلبينيات عن تعدى جنسى ، واهتمت بعض الأوساط العالمية ... هذه قضية

لعدد صغير ... فماذا لو تعدت الى أعداد كبيرة ..) أليس من الأفضل تدارك الأمر وبحثه قبل اتخاذ موقف مضاد .

- ما هى جدوى التنمية ، اذا أدت الى أن نصبح اقلية فى دولنا ، فمن القضايا التى نطرحها تحت عنوان حقوق الانسان ، لم ننجح فيها .
- هناك مؤسسات عالمية عربية اقليمية تهتم بذلك ، ومازلنا غائبين عن ذلك ، وما هى الصيغ :

١- قيام المنظمة العربية لحقوق الانسان ، شكلت من عدة سنوات ، ولها نشاط جيد فى مصر /تونس/ المغرب ، ونحن غائبون عن ذلك .

٢- الآن ، فى الكويت ، الظروف التى مرت بها ، يصعب الاتصال بكثير من منظمات حقوق الانسان فى العالم ... (هناك كثيرون على استعداد لتقديم مساعدة) فماذا نستطيع أن نفعل فى هذا المجال ...، للمساعدة فى تطوير والدفاع عن حقوق الانسان فى المنطقة ، وهو عنصر غائب فى المنطقة ، فمطلوب منا التفكير فيها ، بل وتقديم جواب عنها ...، (فى انجلترا ، لديهم استعداد لانشاء لجنة مشتركة لحقوق الانسان).

{٧} الورقة الأصلية فيها كثير من النقاط التى أثيرت ، والنموذج يمكن أن تستوعب أى نظام ، ولاتوجد نصوص تمنع التعامل مع الشورى ، ولكن القضية تبدأ من :

١- مفهوم العلم ...، المدخل هو العلم .

٢- المدخل الآخر ، العدالة الاجتماعية ، ارتبط المال والمعرفة بالسلطة السياسية ، فالفكرة السائدة فى أى منطقة يرجع أن الأمر بسيط .

٣- المدخل الثالث - بعد العلم والمال - المرأة نصف المجتمع ، ويعطل أيضا النصف الآخر ،

فالقضية بالدرجة الأولى هى سياسية ، لماذا لاتعمل المرأة ، والمجالات مفتوحة حسب الشريعة ، ولكن القوانين تعوق ذلك ... ، هشام شرابى أشار فى كتاب له أن اشكالية العالم العربى ، هى فى المرأة نصف المجتمع .

- اعتقادى أن الدمقراطية التشاركية التى طرحتها فى الورقة، بين القمة والقاعدة فشلت، تحتاج علاقة تشابكية ،

فقضية الانتقال من ديمقراطية تمثيلية عفا عليها الزمن ، الى ديمقراطية مشاركية ... (مجالس بلدية اقليمية...)

- قضية توظيف الجامعة ، كمؤثر سياسى أسبوعى ، يختلف عن المسجد فالجامع ملتقى ، يجب التحول من فكرة المسجد الى فكرة الجامع .

- لو عملت دراسة تحليلية لكتب أو مشاريع كتب نرشح ثلاثة كتب للمؤلفين :

١) د. حسن حنفى

٢) الجابرى

٣) د. شحرور

{٢١} يسأل عن حقوق الانسان فى الاسلام فهى خمسة :

الدين / النفس/ المال / العرض/ العقل

ولكن تاريخيا نجدها مهضومة ، بعد الحقبة الراشدية، عطل فى الأموية ، فركزت على القرآن وتركت السيرة .

ابن مروان سألوه لماذا لاتسير بنا مسيرة أبو بكر وعمر، قال لأنكم لاتسيرون معنا كما كانوا يسيرون مع أبو بكر وعمر...انهارت الدولة الأموية بسبب الموالى ، ثم دخلنا فى المذهبية .

- ثم حاولنا موازنة بين الفارسية والعربية ، وأدخلنا الاتراك ، ثم دخلنا فى السلجوقية ... فارسية شيعية/ عثمانية سنية ، ثم الاستعمار ، ومازلنا نعانى من عدم حقوق الانسان ،

- الشورى والحقوق نظريا موجودة فى الاسلام ، ولكن المهم هو الممارسة .

- نتكلم عن حقوق الانسان ، وهى كمدخل لنا فى المشاركة الانسانية (الحقوق الحيوانية متوفرة) ولكن المشاركة لا ... ، فى ادارة المجتمع المشاركة السياسية والحريات غير موجودة .

- فيما يتعلق بالتساؤل فى رقم (٤) عما اذا كانت الشورى ملزمة فعلا فلماذا لاتطبق ؟ ... فإن كل المذاهب اتفقوا على الالزام فى الطرح ، وأغلبهم جعلها ملزمة فى الأخذ بها .

{١٤} المشورة ملزمة للحاكم والرعية .

{٤} مناقشة الشورى لانملك إلا خيار المناقشة ، فهناك من يستقطبها ، ويدعى أن هذا مايقوله الدين ، فعلينا مناقشة ذلك ،

- أرجو أن يهتم بهما الكاتبان كمنشورات للمنتدى للاستفادة منها وافادة الآخرين وتقديمها للجنة التنفيذية .

- قضية تحول مجتمعاتنا - تأصيل الدكتاتورية فى مجتمعاتنا - فإن توزيع الثروة ارتبط بالنفوذ ، فطالما الحاكم صاحب التصرف ، الكل يعيش على كرم السلطة ، فمن يرضى يكون قريبا ، فدور أساسى للمنتدى ، أن يفكر فى موضوع اعادة التوازن للمجتمعات باعادة توزيع الثروة ليكون له دور فى اتخاذ القرار .

واعتقد أن الأزمة قادمة ... ، ودورنا مواجهة مثل هذه الأمور ، كأجراس انذار مبكرة ، والصدام السياسى الاجتماعى الاقتصادى قادم ،

فيجب أن نكون حذرين فى توزيع الثروة والنفوذ .

- قضية حقوق الانسان ، كقيمة انسانية ، ومن الظلم تجزئتها ... ، حتى الآن فى مجتمعنا ينظر الى المرأة نظرة أقل ... رجل يطلب سيارة ... "تكرم" لتوصيل المرأة للسوق ... ، فغير المحترم لايحترم الآخرين ، المظلوم يظلم آخرين ، درجة أولى وثانية - رجل وامرأة ... يجب أن يكون مسار للأمام ... سنغافورة كان يحكمها عرب ثم زالوا .

- نبدأ بمحاولة التنبيه ورسم سياسات تقلل الخطر القادم بالدعوة الى الاتحاد والوحدة لتقليل نسبة الوافدين حتى أوروبا لم تطرح ذلك إلا بعد الانتهاء من سياسة الهجرة .

هذه المشاكل تعالج فى العالم .

(بعد التحرير كان يمكن تصحيح التركيبة السكانية ، إلا أنها الرشوة رضا الناس ، سمحوا بعد شهور للأسرة ٣ - ٥ خدم .)

لم يعد الأمر مجرد تنمية وإنما بقاء من عدمه .

الرئيس : دعوة لتفصيل الجانب العملى ، بصوت عال ، ما عادت الأمور تدار فقط ضمن قاعات مغلقة .

تفصيل المنتدى لما يطرح .

دعوة لقاء كافة المستفيدين من الديمقراطية لتمثل ضغط على القرار السياسى .

وشكرا للجميع .

وانتهت الجلسة فى الساعة ١١ قبل الظهر .،،،